

# حكم الخروج للجهاد بدون إذن ولي الأمر في الفقه الإسلامي

تأليف

أ.د. حمد بن محمد الهاجري

أستاذ الفقه المقارن والسياسة الشرعية

كلية الشريعة - جامعة الكويت

سلسلة طباعة الكتب السلفية ( 9 )

طبع على نفقة شباب الفحيحيل

## ملخص البحث

بدأت بمقدمة، بينت فيها أهمية الموضوع وأسباب الكتابة فيه، وذكرت فيها خطة البحث، ثم انتقلت إلى المطلب الأول، حيث عرفت الجهاد، وبينت أن الجهاد نوعان: جهاد دفع وجهاد طلب ودعوة، وذكرت حكم كل واحد منهما. وبعد ذلك تحدثت في المطلب الثاني عن دور ولاية الأمر في الجهاد؛ وذكرت فيه فرعين، الفرع الأول: عن وجوب السمع والطاعة لولي الأمر في غير معصية، وذكرت الأدلة على ذلك؛ وجعلت الفرع الثاني: عن دور ولاية الأمر في الجهاد، ثم تكلمت في المطلب الثالث عن تعدد الأئمة والحكام وأثره في الإذن بالجهاد، وذكرت أقوال العلماء في ذلك.

وبعد ذلك انتقلت إلى المطلب الرابع لأتناول مسألة: حكم الخروج للجهاد بدون إذن ولي الأمر، حيث حررت موضع النزاع فيها، وذكرت أقوال الفقهاء وأدلتهم فيها، ثم رجحت عدم جواز الخروج للجهاد بدون إذن ولي الأمر، وذكرت أسباب ترجيحه.

ثم ذكرت في المطلب الخامس أقوال وفتاوى العلماء - قديما وحديثا - في عدم جواز الخروج للجهاد بدون إذن ولي الأمر.

## المقدمة

الحمد لله وحده، صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أفضل المجاهدين وأصدق المناضلين، وأنصح العباد أجمعين، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه، واتبع سنته إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن الجهاد في سبيل الله من العبادات العظيمة والقربات الجليلة، التي جاء فضلها في الكتاب والسنة، واهتم العلماء - قديما وحديثا - ببيان أحكامه ومسائله.

والجهاد من العبادات التي لا يجوز التقرب إلى الله - عز وجل - بها ولا تقبل إلا بتحقيق شرطين: إخلاص النية لله - عز وجل - ، والمتابعة فيه للرسول صلى الله عليه وسلم ، وذلك يتطلب معرفة أحكامه والتفقه في مسائله.

وبسبب الجهل في ذلك والإخلال به؛ حصل خلط ولبس في بعض أحكامه، وأثيرت شبه وإشكالات في حقيقته وبعض تشريعاته، وبخاصة في هذه الأيام التي تشهد فتنا مستشرية وزعزعة أمن ومتابعة، وقد كثر الكلام فيه، بين مُفَرِّط ومُفَرِّط.

ولأهمية ذلك وخطورته؛ أحببت أن أسهم في هذا البحث الذي يتناول إحدى مسائله المهمة، وقد أسميته: (حكم الخروج للجهاد بدون إذن ولي الأمر) <sup>1</sup>.

و جعلته في مقدمة، وخمسة مطالب، وخاتمة:

**المقدمة:** بينت فيها أهمية الموضوع، وسبب البحث فيه، وخطة البحث.

**المطلب الأول:** تعريف الجهاد وأنواعه وحكمه وحكمته.

**المطلب الثاني:** دور ولاية الأمر في الجهاد ، وفيه فرعان :

الفرع الأول : وجوب السمع والطاعة لولي الأمر في غير المعصية .

الفرع الثاني : دور ولاية الأمر في الجهاد.

**المطلب الثالث :** تعدد الأئمة والحكام وأثره في الإذن بالجهاد.

**المطلب الرابع :** حكم الخروج للجهاد بدون إذن ولي الأمر.

**المطلب الخامس :** أقوال وفتاوى العلماء في عدم جواز الخروج للجهاد بدون إذن ولي الأمر.

<sup>1</sup> بحث علمي مُحْكَم.

**الخاتمة:** وقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

والله - تعالى - أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، صواباً على هدي نبيه **صلى الله عليه وسلم**، وأسأله العون والسداد والتوفيق في العلم والعمل، وأن يعصمني من الزلل، وأن ينفع بهذا البحث، إنه خير مسؤول وأكرم مأمول، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

## المطلب الأول تعريف الجهاد وأنواعه وحكمه وحكمته

ويتضمن ثلاثة فروع:

**الفرع الأول : تعريف الجهاد لغةً  
وشرعاً :**

**الجهاد لغةً:** مصدر جاهد جهادا و مجاهدة، وهو من الجهد أي المشقة والطاقة.  
فالجهاد: بذل و استقراغ ما في الوسع والطاقة من قول أو فعل <sup>٢</sup>.

**الجهاد شرعاً له معنيان:**

الأول: معنى عام يشمل قمع أعداء الإسلام بالنفس والمال واللسان وغيرها. ومن أحسن تعاريفه : ( بذل الوسع في قمع أعداء الإسلام بالقتال وغيره؛ لتكون كلمة الله هي العليا) <sup>٣</sup>.

الثاني: معنى خاص، والمراد به: ( بذل الوسع في قتال الكفار المبارزين المعاندين المحاربين بالنفس لتكون كلمة الله هي العليا ) <sup>٤</sup>.  
وهذا المعنى هو المراد عند الإطلاق ولا ينصرف إلى غير قتال الكفار بالنفس

---

<sup>2</sup> انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٣١٩/١، لسان العرب ١٣٤-١٣٥.

<sup>3</sup> الشرح الممتع ٥/٨. و انظر: بدائع الصنائع ٩٧/٧، شرح حدود ابن عرفة ٢٢٠/١، فتح الباري ٥/٦،  
منتهى الإرادات ٢١٩/١، سبل السلام ٢٣٧/٧، نيل الأوطار ٦/٥.

<sup>4</sup> انظر: بدائع الصنائع ٩٧/٧، شرح حدود ابن عرفة ٢٢٠/١، فتح الباري ٥/٦، منتهى الإرادات ٢١٩/١،  
سبل السلام ٢٣٧/٧، نيل الأوطار ٦/٥، الشرح الممتع ٦/٨.

إلا بقرينة<sup>٥</sup>.

## الفرع الثاني : أنواع الجهاد وحكم كل نوع :

الجهاد في سبيل الله نوعان:

**النوع الأول: جهاد الدفع:** هو دفع العدو عن بلاد المسلمين، إذا داهموا البلاد، فيكون المسلمون مطلوبين من قبل العدو، وهذا أشبه بدفع الصائل.

**حكم جهاد الدفع :**

أجمع الفقهاء على أن جهاد الدفع واجب متعين على كل من نزل العدو بأرضه بحسب المقدرة والإمكان ، فإن عجز أهل تلك البلدة عن القيام بعدوهم ؛ وجب على من قاربهم وجاورهم من المسلمين - حسب الأقرب فالأقرب - أن يخرجوا لينصروا إخوانهم ويدفعوا عدوهم<sup>٦</sup> ، ويدل على ذلك أدلة من الكتاب والسنة والإجماع، وهي على النحو الآتي:

١- قول الله تعالى: ﴿ أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتِّلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ [الحج : ٣٩].

٢- قوله تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَتِّلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة : ١٩٠].

٣- عن سعيد بن زيد رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ( من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن

<sup>5</sup> انظر: المقدمات الممهدة ٣٤٢/١، أحكام المجاهد بالنفس ٢٨/١.

<sup>6</sup> انظر: بدائع الصنائع ٩٨/٧، الهداية مع فتح القدير ١٩١/٥، بداية المجتهد ٣٨٠/٢، عقد الجواهر الثمينة ٣١٥/١، رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص ٢٩٢، روضة الطالبين ٢١٤/١٠، مغني المحتاج ٢١٩/٤، المغني ٨/١٣، الإنصاف ١٤/١٠.

قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد <sup>٧</sup>.

٤- حكى الإجماع على ذلك عدد من أهل العلم <sup>٨</sup>.

قال ابن حزم رحمه الله : ( واتفقوا أن دفاع المشركين، وأهل الكفر عن بيضة أهل الإسلام وقراهم وحصونهم وحریمهم إذا نزلوا على المسلمين فرض على الأحرار البالغين المطيقين) <sup>٩</sup>.

وقال ابن عبد البر رحمه الله : ( والغرض في الجهاد ينقسم أيضاً قسمين: أحدهما: فرض عامّ متعين على كل أحد ممن يستطيع المدافعة، والقتال، وحمل السلاح من البالغين الأحرار، وذلك أن يحل العدو بدار الإسلام محارباً لهم، فإذا كان ذلك وجب على جميع أهل تلك الدار أن ينفروا ويخرجوا إليه خفاً وثقالاً وشباباً وشيوخاً، ولا يتخلف أحد يقدر على الخروج من مقاتل أو أكثر <sup>١٠</sup>.

قال الجصاص رحمه الله : ( ومعلوم في اعتقاد جميع المسلمين أنه إذا خاف أهل الثغور من العدو ولم تكن فيهم مقاومة لهم فخافوا على بلادهم وأنفسهم وذرائعهم، أن الفرض على كافة الأمة أن ينفر إليهم من يكف عاديتهم عن المسلمين، وهذا لا

---

<sup>7</sup> أخرجه أحمد في مسنده ١٩٠/١، وأبوداود في سننه: كتاب السنة خ باب في قتال اللصوص ١٢٨/٥-١٢٩ برقم ٤٧٧٢، والترمذي في سننه: كتاب الديات خ باب ما جاء فيمن قتل دون ماله فهو شهيد ٢٢/٤ برقم ١٤٢١، والنسائي في سننه: كتاب التحريم خ باب من قاتل دون دينه ١٣٢/٧-١٣٣ برقم ٤١٠٦، وابن ماجه في سننه: كتاب الحدود خ باب من قتل دون ماله فهو شهيد ٢٣٨/٣-٢٣٩ برقم ٢٥٨٠، وحسنه الترمذي، وصححه الألباني في إرواء الغليل ١٦٤/٣.

<sup>8</sup> انظر: أحكام القرآن للجصاص ١٦٤/٣، بدائع الصنائع ٩٨/٧، الجامع لأحكام القرآن ١٣٨/٨، عقد الجواهر الثمينة ٣١٥/١، روضة الطالبين ٢١٤/١٠، الإنصاف ١٤/١٠.

<sup>9</sup> مراتب الإجماع ص ٨٩.

<sup>10</sup> الكافي لابن عبد البر ٢٠٥/١.

خلاف فيه بين الأمة) <sup>١١</sup>.

وقال المرداوي رحمه الله : ( ومن حضر الصف من أهل فرض الجهاد أو حضر العدو بلده تعين عليه بلا نزاع ) <sup>١٢</sup>.

**النوع الثاني: جهاد الطلب والدعوة:** هو تطلب المسلمين للكفار في عقر دارهم، ودعوتهم إلى الإسلام، وقتالهم إذا لم يقبلوا الخضوع لحكم الإسلام، وهو المراد بغزو الكفار.

**حكم جهاد الطلب والدعوة:**

جهاد الطلب والدعوة فرض كفاية إذا قام به من يكفي من المسلمين سقط الإثم عن الباقين. وهذا قول عامة أهل العلم <sup>١٣</sup>.

**الأدلة في ذلك على ضربين:**

**الضرب الأول: الأدلة الدالة على مشروعية جهاد الطلب والدعوة وفرضيته:**

١- قول الله تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنَّ لَنتَهُوَ فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [ الأنفال : ٣٩ ].

٢- قول الله سبحانه: ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ

<sup>11</sup> أحكام القرآن للجصاص ١٦٤/٣.

<sup>12</sup> الإنصاف ١٤/١٠.

<sup>13</sup> انظر: بدائع الصنائع ٩٨/٧، الهداية مع فتح القدير ١٨٩/٥، ١٩٣، بداية المجتهد ٤٤١/١، عقد الجواهر الثمينة ٣١٥/١،

رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ص ٢٩٢، روضة الطالبين ٢٠٨/١٠، مغني المحتاج ٢٠٨/٤-٢٠٩، المغني ٦/١٣، الإنصاف ١١/١٠.



وَحُذُّوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٥﴾ [التوبة : ٥].

٣- قول الله تعالى : ﴿ فَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩].

٤- قول الله عز وجل : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢١٦].

٥- قول الله سبحانه : ﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة : ٤١].

٦- عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ )<sup>١٤</sup> .  
وهذه نصوص صريحة في جهاد الطلب.

٧- حكى عدد من أهل العلم الإجماع على أن جهاد الطلب والدعوة فرض من فروض الكفايات.

قال ابن رشد الجد رحمه الله : ( فالجهاد الآن فرض على الكفاية يحمله من قام به

<sup>14</sup> أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان خ باب ( فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ ) ٢٤/١ برقم

٢٥ ، ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان - باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله..

٥١/١ برقم ٢٢.

بإجماع أهل العلم ( ١٥ ).

وقال ابن قدامة رحمه الله : ( والجهد من فروض الكفايات في قول عامة أهل العلم ) ( ١٦ ).

وقال القرطبي رحمه الله : ( والذي استمر عليه الإجماع أن الجهاد على كل أمة محمد صلى الله عليه وسلم فرض كفاية ) ( ١٧ ).

وقال الزيلعي رحمه الله : ( وهو فرض كفاية ابتداء .. يعني يجب علينا أن نبداهم بالقتال وإن لم يقاتلونا .. وعليه إجماع الأمة ) ( ١٨ ).

**الضرب الثاني : الأدلة الدالة على كون جهاد الطلب فرضاً كفاًياً وليس فرضاً عينياً :**

١ - قول الله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [ النساء : ٩٥ ].

**وجه الاستدلال :** أن القاعدين عن الجهاد غير آثمين مع جهاد غيرهم، بل وعدهم الله الحسنى، ولو كان الجهاد فرض عين لأثموا، ولما وعد الله القاعدين عنه الحسنى، لأن القعود يكون حراماً، فدلّت الآية على أن الجهاد فرض كفاية ( ١٩ ).

15 المقدمات الممهدة ٣٤٧/١. وانظر: بداية المجتهد ٤٤١/١.

16 المغني ٦/١٣.

17 الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٩/٣.

18 تبیین الحقائق ٢٤١/٣.

19 انظر: بدائع الصنائع ٩٨/٧، المغني ٦/١٣-٧.

٢ - قول الله تعالى : ﴿ وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ

مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَنْفِقَهُوْا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوْا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوْا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُوْنَ ﴾ [ التوبة : ١٢٢ ].

**وجه الاستدلال :** دلت الآية على أنه لا يخرج المؤمنون كلهم للجهاد، ولكن ليخرج فريق منهم للجهاد، وليقيم فريق يتفقهون في الدين ويحفظون الحريم، حتى إذا عاد النافرون أعلمهم المقيمون ما تعلموه من أحكام الشرع وما تجدد نزوله على النبي **صلى الله عليه وسلم** فدل ذلك على أن الجهاد ليس على الأعيان وأنه فرض كفاية<sup>٢٠</sup>.

٣ - أن النبي **صلى الله عليه وسلم** خرج في غزوة بدر وأحد، وبقي ناس من أصحابه لم يخرجوا معه، فلم ينكر عليهم ، بل كان يبعث السرايا ويقيم هو وسائر أصحابه فدل على أنه ليس من فروض الأعيان ؛ وإلا لما تخلف رسول الله **صلى الله عليه وسلم** عن هذه السرايا، ولعاتب أصحابه الذين يتخلفون عنها<sup>٢١</sup>.

ومما يؤيد ذلك أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** كان إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: اغزوا باسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ...<sup>٢٢</sup>.

وكذلك قوله **صلى الله عليه وسلم** : (من جهز غازياً في سبيل الله فقد غزا، ومن خلفه في أهله وماله بخير فقد غزا)<sup>٢٣</sup>.

---

<sup>20</sup> انظر: بدائع الصنائع ٩٨/٧، المغني ٧/١٣.

<sup>21</sup> انظر: بدائع الصنائع ٩٨/٧، تكملة المجموع ٤٨/١٨، المغني ٧/١٣.

<sup>22</sup> أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الجهاد والسير خ باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث ١٣٥٧/٣ برقم ١٧٣١.

<sup>23</sup> أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير - باب فضل من جهز غازياً أو خلفه بخير ٣١٧/٢.

٤ - نقل بعض العلماء الإجماع على ذلك <sup>٢٤</sup> - كما تقدم ذكره -.

و ذكر العلماء أن الجهاد يكون فرض عين في ثلاث حالات <sup>٢٥</sup> :

١ - إذا حضر المسلم المكلف القتال والتقى الزحفان وتقابل الصفان، قال الله تعالى:

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [ الأنفال : ٤٥ ].

وقال سبحانه وتعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ ۝١٥ وَمَنْ يُولِهِمْ يُؤَمِّدِ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَيَسْكُ الْمَصِيرُ ﴾ [ الأنفال : ١٥-١٦ ].

وعد النبي صلى الله عليه وسلم التولي يوم الزحف من السبع الموبقات <sup>٢٦</sup>.

---

برقم ٢٨٤٣، ومسلم في صحيحه: كتاب الإمارة خ باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله ١٥٠٦/٣-١٥٠٧ برقم ١٨٩٥.

<sup>24</sup> انظر: تبیین الحقائق ٢٤١/٣، المقدمات الممهدة ٣٤٧/١، بداية المجتهد ٤٤١/١، الجامع لأحكام القرآن ٣٩/٣، المغني ٧/١٣.

<sup>25</sup> انظر: بدائع الصنائع ٤٣٠٢/٩، الكافي لابن عبد البر ٢٠٥، عقد الجواهر الثمينة ٣١٥/١، مغني المحتاج ٢١٩/٤، المغني ٨/١٣، الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٤٤٨، الإنصاف ١٤/١٠، الشرح الممتع ١١-٧/٨، المفاهيم الصحيحة للجهاد ٧-١١.

<sup>26</sup> أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الوصايا - باب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا ...

٢٩٥/٢ برقم ٢٧٦٦، ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان - باب بيان الكبائر وأكبرها ٩٢/١ برقم ٨٩.

٢ - إذا حضر العدو بلدا من بلدان المسلمين تعين على أهل البلد أن يدافعوا عن أنفسهم، فإذا عجز أهله عن إخراج العدو وجب على المسلمين نصرته إخوانهم ، ويبدأ الوجوب بالأقرب فالأقرب، قال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة : ١٢٣].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ أَسْتَضْرُّوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال : ٧٢].

٣ - إذا استنفر إمام المسلمين الناس وطلب منهم ذلك، قال الله تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [التوبة : ٤١].

وقال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة : ٣٨].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا )<sup>٢٧</sup> .  
وأضاف العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله حالة رابعة: وهي إذا احتيج إلى المسلم في الجهاد وجب عليه<sup>٢٨</sup> .

<sup>27</sup> أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير - باب فضل الجهاد والسير ٣٠١/٢-٣٠٢ برقم ٢٧٨٣، ومسلم في صحيحه: كتاب الحج - باب تحريم مكة وصيدها وخلائها وشرها ولقطتها إلا لمنشد ٩٨٦/٢ برقم ١٣٥٣.

<sup>28</sup> الشرح الممتع ١١-١٠/٨.

## الفروق بين جهاد الطلب وجهاد الدفع :

يمكن التفريق بين جهاد الطلب وجهاد الدفع بما يأتي:

- ١- جهاد الطلب: غزو الكفار في بلادهم لدعوتهم إلى الإسلام، وجهاد الدفع: قتال العدو وصدّه عن بلاد الإسلام إن دخلها أو همّ بدخولها.
- ٢- جهاد الطلب: فرض كفاية إذا فعله من يكفي سقط عن الباقيين، وجهاد الدفع: فرض عين باتفاق العلماء، حتى يخرج العدو من بلاد المسلمين أو يُصدّ عنها.
- ٣- جهاد الطلب: يتوقف على إذن الإمام، وجهاد الدفع: لا يتوقف على إذنه إذا تعذر استئذانه.

- ٤- جهاد الطلب: فيه دعوة العدو إلى الإسلام، ويُخَيَّر بين الإسلام أو الجزية أو القتال، وجهاد الدفع: لا يُدعى فيه العدو، بل يُقاتل لإزالة ضرره.
- ٥- جهاد الطلب: يُعتبر فيه تكافؤ العدد، فإن كان العدو أكثر من الضعف جاز الفرار، وجهاد الدفع: لا يُعتبر فيه ذلك، فيجب قتالهم على كل حال حتى تسلم البلاد.

## الفرع الثالث : الحكمة من مشروعية الجهاد :

تدرج الشارع الحكيم في شرع حكم الجهاد<sup>٢٩</sup>، حيث لم يأذن للمسلمين بالجهاد إلا بعد الفترة المكية، حيث قامت لهم دولة، وأصبحت لهم منعة، قال محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله:

(ولما كان الجهاد فيه هذا من المشقة، وأراد الله تشريعه شرعه تدريجاً، فأذن فيه أولاً من غير إيجاب بقوله : ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلُمُوا﴾ [الحج : ٣٩]، ثم لما استأنست به نفوسهم بسبب الإذن فيه، أوجب عليهم قتال من قاتلهم دون من لم يقاتلهم بقوله:

﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعَدُّوا﴾ [البقرة : ١٩٠]، وهذا تدرج من

29 انظر: الفكر السامي ١/١١٢.



الإذن إلى نوع خاص من الإيجاب، ثم لما استأنست نفوسهم بإيجابه في الجملة أوجبهم إيجاباً عاماً جازماً في آيات من كتابه كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أُنْسِلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ﴾ [التوبة: ٥] ، وقوله تعالى: ﴿ وَقَتِّلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يَقْتُلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ [التوبة: ٣٦] ، وقوله: ﴿ نَقْتُلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ [الفتح: ١٦] ، إلى غير ذلك من الآيات <sup>٣٠</sup>.

واقترنت النصوص الواردة في الجهاد بمعانٍ وحكم بعضها منصوصة، وبعضها مستنبطة، ذلك أن الجهاد يُحقق مصالح عظيمة للبلاد والعباد، وفي الإعراض عنه تعرض لمفاسد وخيمة، ففي حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ( إذا تبايعتم بالعينة <sup>٣١</sup> وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم ) <sup>٣٢</sup>.

وفيما يأتي جملة من الحكم المستفادة من مشروعية الجهاد في سبيل الله:

١- إعلاء كلمة الله في الأرض، ونشر راية التوحيد، ورفع بلاء الشرك عن العباد

<sup>٣٣</sup>.

<sup>30</sup> أضواء البيان ٥/٤٦٣-٤٦٥.

<sup>31</sup> العينة: بكسر العين المهملة وسكون التحتية: أن يشتري سلعه بثمن معلوم إلى أجل مسمى ثم يبيعها من بائعها بالنقد دون الثمن الذي اشتراها به. انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص ٢١٤.

<sup>32</sup> أخرجه أبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب في النهي عن العينة ٣/٢٧٤، وأحمد في مسند ٢/٨٤، والطبراني في المعجم الكبير (١٢/٤٣٢)، والبيهقي في السنن الكبرى، باب ما ورد في كراهية التبايع بالعينة ٥/٣١٦، وصححه الزيلعي في نصب الراية ٤/١٦، والألباني في صحيح وضعيف جامع الصغير ص ٦٨.

<sup>33</sup> انظر: مجلة البحوث الإسلامية ٩/٣٠٦.

إنَّ الإسلام جاء ليخرج الناس من ظلمات الكفر وضلالاته، إلى نور الإيمان وهدايته، وهو الدين الذي يكفل للبشرية السعادة في الدنيا والآخرة، فكان من رحمة الله بالناس أن شرع الجهاد؛ لتعم الرحمة الأرجاء المعمورة بإعلاء كلمة الله، وتندفع الشر عنهم بتبديد شر الكفر، قال الله تعالى: ﴿وَقَنِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ

فَإِنْ أَنْتَهُوا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣].

وقال سبحانه: ﴿وَقَنِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنْ

أَنْتَهُوا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال: ٣٩].

قال ابن جرير رحمه الله: ( فقاتلوهم حتى لا يكون شرك، ولا يعبد إلا الله وحده لا شريك له، فيرتفع البلاء عن عباد الله من الأرض، وهو الفتنة ويكون الدين كله لله، وحتى تكون الطاعة والعبادة كلها خالصة دون غيره )<sup>٣٤</sup>.

وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ( أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ )<sup>٣٥</sup>.

يؤيد ذلك قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ

عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣].

٢- رد عدوان الكفار المعتدين عن المسلمين، وحفظ بيضة الإسلام.

أجمع العلماء على أن ردّ اعتداء الكفار على المسلمين فرض عين على القادر عليه

<sup>34</sup> جامع البيان عن تأويل آي البيان ٢٤٨/٩.

<sup>35</sup> رواه البخاري صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ ١٧/١، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ويُقيموا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ٥١/١.



كما تقدم.

قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠].

٣- تأمين حدود الدولة وقطع طمع الكفار فيها.

قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٧٥].

ومن ذلك: الأمر بحفظ الثغور، وقد رغب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فقال: (رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها) <sup>٣٦</sup>.

وقال تعالى: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيَضْرِكُمْ عَلَيْهِمْ وَيُشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ <sup>(١٤)</sup> وَيَذْهَبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ١٤-١٥]. وقال: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِن قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠].

قال الشوكاني رحمه الله: (قال ابن أبي جمرة: ذهب المحققون إلى أنه إذا كان الباعث الأول قصد إعلاء كلمة الله لم يضره ما ينضاف إليه) <sup>٣٧</sup>.

ومع هذه الحكم الظاهرة، والمصلحة المحققة إلا أن المسلمين لا يغيرون على العدو إلا بعد تخييرهم بين ثلاث: الإسلام، أو إعطاء الجزية، أو السيف، وفي هذه الحالة الأخيرة لا يقتل إلا من يحمل السلاح، فلا يتعرض للنساء والصبيان والشيوخ ومن لا يقاتل، دليل ذلك في حديث سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ

<sup>36</sup> أخرجه البخاري صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب فَضْلِ رِبَاطِ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ١٠٥٩/٣.

<sup>37</sup> نيل الأوطار ٣٣/٨.

**صلى الله عليه وسلم** إذا أمر أميرا على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا، ثم قال: ( اغزوا باسم الله في سبيل الله؛ قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليدا، وإذا لقيت عدوك من المشركين؛ فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال، فأيتهنّ ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك، فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين. فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفىء شيء؛ إلا أن يجاهدوا مع المسلمين. فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم. فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم )

٣٨

فتتدفع بهذا الشبه المثارة حول الجهاد .<sup>٣٩</sup>

38 أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد، باب تأمير الإمام الأمراء على البعث ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها ١٣٥٧/٣.

39 محاسن الإسلام وشرائع الإسلام ص ٧١، حجة الله البالغة ١٧٠/٢.



## المطلب الثاني دور ولاية الأمر في الجهاد

لما كان الجهاد من اختصاصات ولاية الأمر تسييراً وتعييناً، ناسب بيان دورهم في الإذن بالخروج للجهاد من عدمه، وما يترتب على ذلك من مصالح ومفاسد، وموقف الأمة من ولاتهم من حيث السمع والطاعة لهم في غير معصية الله بعمامة، وفي الخروج للجهاد بخاصة، وبيان ذلك في فرعين:

### الفرع الأول : وجوب السمع و الطاعة لولي الأمر في غير معصية :

أجمع العلماء على وجوب السمع والطاعة لولاية الأمر من المسلمين - وإن جاروا وفسقوا- في غير معصية الله، وهو أصل من أصول أهل السنة والجماعة التي باينوا بها أهل البدع والأهواء<sup>40</sup>.

قال النووي رحمه الله : ( أجمع العلماء على وجوبها - أي طاعة الأمراء - في غير معصية، وعلى تحريمها في المعصية. نقل الإجماع على هذا القاضي عياض وآخرون )<sup>41</sup>.

وهذا الإجماع مبني على النصوص الشرعية الواضحة التي تواترت بذلك، ومنها ما يأتي:

<sup>40</sup> انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن ١٤٩/٤-١٥٣، شرح العقيدة الطحاوية ٣٧٩-٣٨٢، المحرر الوجيز ٥٨٨-٥٨٧/٢، بدائع الصنائع ٩٩/٧-١٠٠، المغني ٢٣٧/١٢-٢٣٨، الجامع لأحكام القرآن ١٦٧/٥-١٦٨، شرح النووي على مسلم ٢٢٢/١٢-٢٣٠، تفسير القرآن العظيم ٨١٧/٢-٨١٩، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٧٠/٢٨، ١٢/٣٥، فتح الباري ٤٠/١٣-٤١، السيل الجرار ٥١٤/٤، معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة ٧١-٨٢.

<sup>41</sup> شرح النووي على مسلم ٢٢٢/١٢-٢٢٣.

١ - قول الله تعالى : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء : ٥٩].

قال ابن كثير: والظاهر والله أعلم أنها عامة في كل أولي الأمر من الأمراء والعلماء<sup>٤٢</sup>.

٢ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: ( عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ )<sup>٤٣</sup>.

٣ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم : ( عَلَيْكَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ، فِي عَسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمِنْشُطِكَ وَمَكْرَهِكَ، وَآثَرَةُ عَلَيْكَ )<sup>٤٤</sup>.  
والأثر: الاستئثار والاختصاص بأمر الدنيا عليكم ؛ والمراد: تجب طاعة ولاية الأمور فيما يشق وتكرهه النفوس، وإن اختص الأمراء بالدنيا ولم يعطوكم حقكم، فاسمعوا وأطيعوا في غير معصية<sup>٤٥</sup>.

٤ - عن علقمة بن وائل الحضرمي عن أبيه: قال: سأل سلمة بن يزيد الجعفي رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم فقال: يا نبي الله! ، أرايت إن قامت علينا أمراء

<sup>42</sup> تفسير القرآن العظيم ٢/٨١٧-٨١٨.

<sup>43</sup> أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير- باب السمع والطاعة للإمام- ٣٤٧/٢ برقم ٢٩٥٥، ومسلم في صحيحه: كتاب الإمارة - باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية- ١٤٦٩/٣ برقم ١٨٣٩.

<sup>44</sup> أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة - باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية- ١٤٦٧/٣ برقم ١٨٣٦.

<sup>45</sup> انظر: شرح النووي على مسلم ١٢/٢٢٥.

يسألونا حقهم ويمنعونا حقنا؛ فما تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثم سأله؟ فأعرض عنه ثم سأله في الثانية أو في الثالثة؟ فجذبه الأشعث بن قيس، فقال رسول الله **صلى الله عليه وسلم** : (اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم) <sup>٤٦</sup>.

والمعنى أن الله تعالى حمل الولاية وأوجب عليهم العدل بين الناس، فإذا لم يقيموه، أثموا، وحمل الرعية السمع والطاعة لهم، فإن قاموا بذلك أثيبوا عليه، وإلا أثموا <sup>٤٧</sup>.

٥ - عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله ! ، إنا كنا بشرّ، فجاء الله بخير، فنحن فيه؛ فهل من وراء هذا الخير شر؟ قال: نعم. قلت: هل وراء ذلك الشرّ خير؟ قال: نعم. قلت: فهل وراء ذلك الخير شر؟ قال: نعم. قلت: كيف؟ قال: (يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهدائي ولا يستتون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال، قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس). قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: (تسمع وتطيع للأمر، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك، فاسمع وأطع) <sup>٤٨</sup>.

٦ - عن عوف بن مالك رضي الله عنه عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** قال: (خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم). قيل: يا رسول الله! ، أفلا نناذبهم بالسيف؟ فقال: (لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولا تكلم شيئاً تكرهونه، فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يداً من طاعة) <sup>٤٩</sup>.

46 أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة - باب في طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق- ١٤٧٤/٣ برقم ١٨٤٦.

47 معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة ص ٧٦.

48 أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة خ باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة ١٤٧٦/٣ برقم ١٨٤٧ (٥٢).

49 أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة خ باب خيار الأئمة و شرارهم ١٤٨١/٣ برقم ١٨٥٥.

٧ - عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: دعانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله ؛ قال: إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان) <sup>٥٠</sup>.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : ( فطاعة الله ورسوله واجبة على كل أحد ، وطاعة ولاية الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم ، فمن أطاع الله ورسوله بطاعة ولاية الأمور لله فأجره على الله ومن كان لا يطيعهم إلا لما يأخذه من الولاية فإن أعطوه أطاعهم وإن منعوه عصاهم ، فماله في الآخرة من خلاق ) <sup>٥١</sup>.

## الفرع الثاني : دور ولاية الأمر في الجهاد :

سبق أن ذكرنا أنه يجب على الرعية طاعة ولاية أمورهم من غير معصية، وقد تقرر أن الجهاد مما يتولى تنظيمه ولاية الأمر مثله مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة حدود الله تعالى، فيجب طاعتهم في الجهاد كذلك، وقد ثبت من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إنما الإمام جنة <sup>٥٢</sup> يقاتل من ورائه ويتقي به، فإن أمر بتقوى الله وعدل فإن له بذلك أجراً، وإن قال بغيره فإنه عليه منه) <sup>٥٣</sup>.

<sup>50</sup> أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الفتن- باب قول النبي صلى الله عليه وسلم "سترون بعدي أمورا تنكرونها" ٣١٣/٤ برقم ٧٠٥٦، ومسلم في صحيحه: كتاب الإمارة - باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية- ١٤٧٠/٣ برقم ١٧٠٩.

<sup>51</sup> فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٦/٣٥-١٧.

<sup>52</sup> الإمام جنة، أي سائر يتقي بقوته، ويدفع به العدو. النهاية في غريب الأثر ١٩٢/١.

<sup>53</sup> أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب من يقاتل من وراء الإمام ويبقي به ١١٦/٦، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقي به ٢٣٠/١٢.



**وجه الاستدلال:** أن الحديث دلّ صراحةً على أن الجهاد موكول للإمام؛ وذلك أن الرسول **صلى الله عليه وسلم** جعل الإمام **جَنَّةً**؛ لأنه يمنع العدو من أذى المسلمين، ويمنع الناس بعضهم من بعض، ويحمي بيضة الإسلام، ويثقيق الناس، ويخافون سطوته، وأيضاً بين الرسول **صلى الله عليه وسلم** أنه يقاتل مع ولادة الأمر الكفار والبغاة والخوارج وسائر أهل الفساد والظلم مطلقاً<sup>٥٤</sup>.

ويقول ابن قدامة رحمه الله : (وأمر الجهاد موكول إلى الإمام واجتهاده، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك)<sup>٥٥</sup>.

وقال الماوردي رحمه الله : ( والذي يلزمه من الأمور العامة... تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لا تظفر الأعداء بغرة ينتهكون فيها محرماً أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دماً... جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في الذمة ليقام بحق الله تعالى في إظهاره على الدين كله<sup>٥٦</sup> .

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم** : (الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برّاً كان أو فاجراً )<sup>٥٧</sup> .

وهذا يؤكد أن الجهاد موكول إلى الإمام، وأنه شأن من شؤون الحكم، ثم إن الآثار المترتبة على الجهاد من غنيمة وتخميستها، وفيء، وفداء، ومن، واسترقاق، لا يدع مجالاً للشك في أن هذا الأمر إلى السلطان.

<sup>54</sup> انظر: شرح صحيح مسلم ٢٣٠/١٢.

<sup>55</sup> انظر: المغني ١٦/١٣.

<sup>56</sup> انظر: الأحكام السلطانية للقاضي الماوردي ص ١٥-١٦.

<sup>57</sup> أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد- باب في الغزو مع أئمة الجور ٤٠/٣، والدارقطني في سننه ٥٦/٢-٥٧، وقال: " مكحول لم يسمع من أبي هريرة، ومن دونه ثقات"، والبيهقي في السنن الكبرى ١٢١/٣، وقال: الحافظ أحمد بن حجر في فتح الباري ٥٦/٦: " ولا بأس بروايته إلا أن مكحولاً لم يسمع من أبي هريرة".



إذا ثبت هذا، فما العمل عند تعدد الأئمة والحكام، أو عند عدمهم؟ بيانه في  
المطلب الآتي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المطلب الثالث

### تعدد الحكام وأثره في الإذن بالجهاد

اتفق علماء أهل السنة والجماعة أنه في حال الاختيار لا يجوز تعدد الأئمة في الزمان الواحد والبلد الواحد سواء اتسعت رقعة الدولة الإسلامية أم لا <sup>٥٨</sup>.

قال ابن حزم رحمه الله : ( واتفقوا أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا إمامان لا متفقان ولا مفترقان و لا في مكانين و لا في مكان واحد ) <sup>٥٩</sup>.

وقال النووي رحمه الله : ( واتفق العلماء على أنه لا يجوز أن يعقد لخليفتين في عصر واحد سواء اتسعت دار الإسلام أم لا ) <sup>٦٠</sup>.

وقال القرطبي رحمه الله : ( فأما إقامة إمامين أو ثلاثة في عصر واحد وبلد واحد فلا يجوز إجماعاً ) <sup>٦١</sup>.

---

<sup>58</sup> انظر: مراتب الإجماع ص ١٢٤، الأحكام السلطانية للماوردي ص ٩، شرح النووي على مسلم ٢٣٢/١٢، روضة الطالبين ٤٧/١٠، الجامع لأحكام القرآن ١٨٨/١، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام ٥٦-٥٧، تفسير القرآن العظيم ١١٤/١، حسن السلوك الحافظ دولة الملوك ٨٧-٨٨، الفتاوى الشرعية في القضايا العصرية ٨١-٨٢، معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة ص ٢٨، بيعة الحكام ٢٧-٢٨.

<sup>59</sup> مراتب الإجماع ص ١٢٤.

<sup>60</sup> شرح النووي على مسلم ٢٣٢/١٢.

<sup>61</sup> الجامع لأحكام القرآن ١٨٨/١.

**فالأصل** أن يكون نظام الدولة في الإسلام الخلافة، فيكون للمسلمين جميعاً خليفة واحد، تباعه الأمة كلها وتجتمع عليه.

فإذا قام من يناع الخليفة بعد ثبوت حكمه وأداء البيعة له، كان عقابه أن يقتل إذا لم يتب، لما جاء عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : قال النبي **صلى الله عليه وسلم**: ( إذا ببيع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما ) <sup>٦٢</sup>.

ولما جاء عن عرفة بن شريح رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله **صلى الله عليه وسلم** يقول: ( من أتاكم وأمركم جميع، على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه ) <sup>٦٣</sup>.

هذا هو الأصل، فإذا خرجت الأمة عن ذلك عند الاضطراب لضعفها أو تفرقها أو اتساعها أو تغلب حاكم على قطر منها أو معصية من بعض أفرادها، وتعدد الأئمة بأن استقلت بعض الأقطار والأمصار، وأصبح لكل قطر أو مصر ولي أمر مستقل، كما هو الحال عليه من أثناء الدولة العباسية، كما يقول العلامة الصنعاني رحمه الله: (.. لم يجمع الناس على خليفة في جميع البلاد الإسلامية من أثناء الدولة العباسية بل استقل أهل كل إقليم بقائم بأمورهم) <sup>٦٤</sup>.

فإن كل إمام منهم يأخذ في قطره حكم الإمام الأعظم، ويجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة له على أهل القطر الذي تنفذ فيه أوامره ونواهيه، ومن لم يفرق بين حالي الاختيار والاضطرار، فقد جهل المعقول والمنقول .

**وإليك أقول أئمة الدين والعلماء المحققين المبنية على الأدلة الشرعية، والقواعد الكلية، والمصالح المرسله في تقرير صحة تعدد الأئمة عند الاضطراب:**

١- قال المازري رحمه الله : ( العقد لإمامين في عصر واحد لا يجوز، وقد أشار بعض المتأخرين من أهل الأصول إلى أن ديار المسلمين إذا اتسعت وتباعدت،

<sup>62</sup> أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة- باب إذا بيع لخليفتين- ١٤٨٠/٣ برقم ١٨٥٣.

<sup>63</sup> أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة- باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع - ١٤٨٠/٣ برقم

١٨٥٣ (٦٠).

<sup>64</sup> سبل السلام ٤٩٩/٣.

وكان بعض الأطراف لا يصل إليه خبر الإمام ولا تدبيره حتى يضطروا إلى إقامة إمام يدبرهم، فإن ذلك يسوغ لهم ( ٦٥ ).

٢- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : ( والسنة أن يكون للمسلمين إمام واحد والباقيون نوابه، فإذا فرض أن الأمة خرجت عن ذلك لمعصية من بعضها، وعجز من الباقيين، فكان لها عدة أئمة، لكان يجب على كل إمام أن يقيم الحدود، ويستوفي الحقوق .. ) ( ٦٦ ).

٣- قال العلامة ابن كثير رحمه الله : ( وحكى إمام الحرمين عن الأستاذ أبي إسحاق أنه جوز نصب إمامين فأكثر إذا تباعدت الأقطار، واتسعت الأقاليم بينهما، وتردد إمام الحرمين في ذلك. قلت : وهذا يشبه حال الخلفاء من بني العباس بالعراق والفاطميّين بمصر والأمويّين بالمغرب.. ) ( ٦٧ ).

٤- قال العلامة ابن الأزرق المالكي قاضي القدس رحمه الله : ( إن شرط وحدة الإمام بحيث لا يكون هناك غيره لا يلزم مع تعذر الإمكان. قال ابن عرفة - فيما حكاه الأبى عنه - : فلو بعد موضع الإمام حتى لا ينفذ حكمه في بعض الأقطار البعيدة، جاز نصب غيره في ذلك القطر. وللشيخ علم الدين - من علماء العصر بالديار المصرية - يجوز ذلك للضرورة.. ) ( ٦٨ ).

<sup>65</sup> المعلم بفوائد مسلم ٣/٣٥-٣٦.

<sup>66</sup> مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٥/١٧٥-١٧٦، وانظر: نقد مراتب الإجماع ص ١٢٤.

<sup>67</sup> تفسير القرآن العظيم ١/١١٤.

<sup>68</sup> بدائع السلك في طبائع الملك ١/٧٦-٧٧.

٥- قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : ( الأئمة مجمعون من كل مذهب على أن من تغلب على بلد - أو بلدان- له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا، لأن الناس من زمن طويل - قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا - ما اجتمعوا على إمام واحد ولا يعرفون أحداً من العلماء ذكر أن شيئاً من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم) <sup>٦٩</sup>.

٦- قال العلامة الصنعاني رحمه الله في شرح حديث أبي هريرة رضي الله عنهما مرفوعاً:

(من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ومات، فميتته ميتة جاهلية) <sup>٧٠</sup>.

( قوله: (عن الطاعة) : أي طاعة الخليفة الذي وقع الاجتماع عليه، وكان المراد خليفة أي قطر من الأقطار، إذ لم يجمع الناس على خليفة في جميع البلاد الإسلامية من أثناء الدولة العباسية، بل استقل أهل كل إقليم بقائم بأمرهم، إذ لو حمل الحديث على خليفة اجتمع عليه أهل الإسلام، لقلت فائدته.

وقوله: (وفارق الجماعة): أي خرج عن الجماعة الذين اتفقوا على طاعة إمام انتظم به شملهم واجتمعت به كلمتهم وحاطهم عن عدوهم) <sup>٧١</sup>.

٧- قال العلامة الشوكاني رحمه الله في شرح قول صاحب الأزهار ( ولا يصح إمامان )، وأما بعد انتشار الإسلام واتساع رقعته وتباعد أطرافه، فمعلوم أنه قد صار في كل قطر أو أقطار الولاية إلى إمام أو سلطان، وفي القطر الآخر أو الأقطار كذلك، ولا ينفذ لبعضهم أمر ولا نهى في قطر الآخر وأقطاره التي رجعت إلى ولايته.

فلا بأس بتعدد الأئمة والولاة ويجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة له على أهل القطر الذي ينفذ فيه أو أمره ونواهي، وكذلك صاحب القطر الآخر.

<sup>69</sup> الدرر السنية ٢٣٩/٧.

<sup>70</sup> أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة- باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال. وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة ١٤٧٦/٣ برقم ١٨٤٨.

<sup>71</sup> سبل السلام ٤٩٩/٣.

فإذا قام من ينازعه في القطر الذي قد ثبت فيه ولايته، وبإيعه أهله، كان الحكم فيه أن يقتل إذا لم يتب.

ولا تجب على أهل القطر الآخر طاعته، ولا الدخول تحت ولايته لتباعد الأقطار، فإنه قد لا يبلغ إلى ما تباعد منها خبر إمامها أو سلطانها، ولا يدري من قام منهم أو مات، فالتكليف بالطاعة والحال هذا تكليف بما لا يطاق.

وهذا معلوم لكل من له إطلاع على أحوال العباد والبلاد، ...

فاعرف هذا، فإنه المناسب للقواعد الشرعية، والمطابق لما تدل عليه الأدلة، ودع عنك ما يقال في مخالفته، فإن الفرق بين ما كانت عليه الولاية الإسلامية في أول الإسلام وما هي عليه الآن أوضح من شمس النهار.

ومن أنكر هذا، فهو مباغت ولا يستحق أن يخاطب بالحجة لأنه لا يعقلها) <sup>٧٢</sup>.

٨- قال العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله: (ولا يشترط أن يكون إماماً عاماً للمسلمين؛ لأن الإمامة العامة انقرضت من أزمنة متطاولة، والنبي **صلى الله عليه وسلم** قال: ( اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ ) <sup>٧٣</sup>. فإذا تأمر إنسان على جهة ما، صار بمنزلة الإمام العام، وصار قوله نافذاً، وأمره مطاعاً، ومن عهد أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه والأمة الإسلامية بدأت تتفرق، فابن الزبير في الحجاز، وبنو مروان في الشام، والمختار بن عبيد وغيره في العراق، فتفرقت الأمة، وما زال أئمة الإسلام يدينون بالولاء والطاعة لمن تأمر على ناحيتهم، وإن لم تكن له الخلافة العامة، وبهذا نعرف ضلالة ناشئة نشأت تقول: إنه لا إمام للمسلمين اليوم فلا بيعة لأحد- نسأل الله العافية -، ولا أدري أيريد هؤلاء أن تكون الأمور فوضى ليس للناس قائد يقودهم؟ أم يريدون أن يقال كل إنسان أمير نفسه؟ هؤلاء إذا ماتوا من غير بيعة فإنهم يموتون ميتة جاهلية - والعياذ بالله -؛ لأن عمل المسلمين من أزمنة متطاولة على أن من استولى على ناحية من النواحي وصارت له الكلمة العليا فيها، فهو إمام فيها، وقد نص على ذلك العلماء مثل صاحب سبل السلام، وقال: إن هذا لا يمكن الآن تحقيقه؛ فالبلاد التي في ناحية واحدة تجدهم يجعلون انتخابات، ويحصل صراع على السلطة ورشاوي وبيع للذمم

<sup>72</sup> السيل الجرار ٤/٥١٢، ٥٠٤. وانظر: الروضة الندية مع التعليقات الرضية ٣/٥٠٤-٥٠٦.

<sup>73</sup> أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأذان- باب إِمَامَةِ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى- ٢٣٠/١ برقم ٦٩٣.

إلى غير ذلك، فإذا كان أهل البلد الواحد لا يستطيعون أن يولوا عليهم واحداً إلا بمثل هذه الانتخابات المزيفة فكيف بالمسلمين عموماً؟! هذا لا يمكن... ولأن الناس لو تمردوا في هذا الحال على الإمام لحصل الخلل الكبير على الإسلام، إذ إن العدو سوف يقدم إذا لم يجد من يقاومه ويدافعه) <sup>٧٤</sup>.

وبهذه النقول الواضحة يتجلى ما ذكره المحققون من أهل العلم من جواز تعدد الأئمة للضرورة والحاجة.

وعليه يثبت شرعاً لهؤلاء الأئمة المتعديدين ما يثبت للإمام الأعظم، فيقيمون الحدود ونحوها ويسمع ويطاع لهم، ويحرم الخروج عليهم. ويستأذنون في الخروج للجهاد، وهذا ما عليه الناس في هذا الزمان وفي مختلف البلاد والأمصار يرجع كل منهم لإمامه في إقامة الحدود، والجهاد تحت رايته إذا دعا إليه، ويجب استئذانه في ذلك، ولا يجوز الافتيات عليه بدعوى تعدد الأئمة، فلكل قوم إمام.

والعلماء إذ يبينون حكم مسألة تعدد ولاية الأمر، لا يعني ذلك أنهم يباركون هذا الوضع ويقرون الانقسام والتفرق، وإنما أرادوا أن يبينوا حكم الشرع في هذه المسألة لوقوعها، ولما يترتب على الجهل بها من أخطار.

---

<sup>74</sup> الشرح الممتع على زاد المستقنع ٩/٨-١٠. وانظر: مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح

العثيمين ٣٦٧/٢٥-٣٦٨، منار السبيل ٢/٢٥٢.





## المطلب الرابع حكم الخروج للجهاد بدون إذن ولي الأمر

### تحرير محل النزاع:

**أولاً:** إذا فاجأ المسلمين عدو يخافون شره ؛ وتعذر استئذان ولي الأمر في جهاد الدفع، فقد اتفق الفقهاء على أن المسلمين يخرجون للجهاد بدون إذن ولي الأمر، وأنه يسقط استئذانه في هذه الحالة<sup>٧٥</sup>.

وألحق بهذا بعض الفقهاء إذا حصل للمسلمين فرصة يخافون فوتها إن تركوها حتى يستأذنوا الأمير، فلهم الخروج بغير إذنه، لئلا تفوتهم<sup>٧٦</sup>.  
و يدل على ذلك ما يأتي:

١- عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: ( خرجت من المدينة ذاهباً نحو الغابة حتى إذا كنت بثنية الغابة لقيني غلام لعبد الرحمن بن عوف ، قلت : ويحك ما بك ؟ قال : أخذت لقاح النبي **صلى الله عليه وسلم** . قلت : من أخذها ؟ قال : غطفان وفزارة . فصرخت ثلاث صرخات أسمعت ما بين لابتيها : يا صباحاه يا صباحاه . ثم اندفعت حتى ألقاهم وقد أخذوها ، فجعلت أرميهم وأقول : أنا ابن الأكوع ، واليوم يوم الرضع ، فاستنقذتها منهم قبل أن يشربوا ، فأقبلت بها أسوقها ، فلقيني النبي **صلى الله عليه وسلم** ، فقلت : يا رسول الله إن القوم عطاش وإنني أعجلتهم أن

<sup>75</sup> انظر: بدائع الصنائع ٩٩/٧، ١١٧-١١٨، الهداية مع فتح القدير ٣٤٨/٥، المقدمات الممهدة ٣٤٦/١، الجامع لأحكام القرآن ١٧٧/٥، الحاوي ٤٤٩/٨، المهذب مع المجموع ١٣٤/٢١، المغني ٣٤/١٣، شرح الزركشي ١٣٩/٤، منتهى الإرادات ٢٢٦/١.

<sup>76</sup> انظر: مواهب الجليل ٤٣٩/٩، الشرح الكبير و الإنصاف ١٧١/١٠، ١٧٣، الفروع ١٩٩/٦.

يشربوا سقيهم ، فابعث في إثرهم . فقال : ( يا ابن الأكوع ملكت فأسجح <sup>٧٧</sup> إن القوم يقرون في قومهم ). هذا لفظ البخاري.

وزاد مسلم : ( أن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** قال : كان خير فرساننا اليوم أبو قتادة ، وخير رجالتنا سلمة ) . ثم أعطاني رسول الله **صلى الله عليه وسلم** سهمين سهم الفرس وسهم الراجل ) <sup>٧٨</sup> .

**وجه الاستدلال :** أن الكفار لما أغاروا على إفاح النبي **صلى الله عليه وسلم** فصَادَفَهُمْ سَلْمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه خَارِجًا مِنَ الْمَدِينَةِ، تَبِعَهُمْ، فَقَاتَلَهُمْ ورمَاهم بالنبل، مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ، فَمَدَحَهُ النَّبِيُّ **صلى الله عليه وسلم**، وَقَالَ: (خَيْرَ رَجَالِنَا سَلْمَةُ)، وَأَعْطَاهُ سَهْمَيْنِ سهم الفارس وسهم الراجل. مما يدل على إقراره وتأييده لفعل سلمة رضي الله عنه <sup>٧٩</sup> .

٢- أن المصلحة تتعين في قتال الكفار المباغتين والخروج إليهم دون إذن ولي الأمر لتعذره؛ لأن الفساد يتعين في تركهم، فيرتكب أدنى المفسدتين لدفع أعلاهما <sup>٨٠</sup> .  
**ثانيا:** إذا صدر من ولي الأمر منع من الخروج إلى الجهاد إلا بإذنه، فقد اتفق

<sup>77</sup> ملكت فأسجح، أي: أحسن العفو. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١٢٨/٢، ومقاييس اللغة ٣/ ١٣٣.

<sup>78</sup> أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير خ باب من رأى العدو فنأدى بأعلى صوته: يا صباحاه. حتى يسمع الناس ٣٦٩/٢-٣٧٠ برقم ٣٠٤١ واللفظ له، ومسلم في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب غزوة ذي قرد وغيرها ١٤٣٣/٣-١٤٤١ برقم ١٨٠٧.

<sup>79</sup> المغني ٣٣/١٣-٣٤.

<sup>80</sup> انظر: المرجع السابق، شرح الزركشي ١٣٩/٤.

الفقهاء على أنه لا يجوز الخروج للجهاد من غير إذنه<sup>٨١</sup>؛ لما يترتب على ذلك من مخالفته وعصيانته، وقد تقدم بيان إجماع العلماء على وجوب طاعة الحكام في غير معصية الله<sup>٨٢</sup>.

**ثالثاً:** إذا لم يصدر من ولي الأمر منع من الخروج إلى الجهاد إلا بإذنه، ولم يتعذر استئذان ولي الأمر في الخروج للجهاد سواء كان جهاد طلب أو دفع، فقد اتفق الفقهاء على مشروعية استئذان ولي الأمر أو نائبه، وأن ذلك هو الأفضل<sup>٨٣</sup>.

**واختلفوا في حكم الخروج للجهاد بدون إذنه في هذه الحالة على قولين:**

**القول الأول:** يحرم الخروج إلى الجهاد سواء كان جهاد دفع أو طلب بدون إذن ولي أمر المسلمين.

ويستثنى مسألة: إذا تعذر الاستئذان في جهاد الدفع - خاصة - فإن الاستئذان يسقط - كما تقدم.

وهذا مذهب الحنفية<sup>٨٤</sup> والمالكية<sup>٨٥</sup> والحنابلة<sup>٨٦</sup>.

---

<sup>81</sup> انظر: بدائع الصنائع ٩٩/٧، ١١٧-١١٨، شرح العقيدة الطحاوية ٣٧٩-٣٨٢، ٣٨٧-٣٨٨، المقدمات الممهدة ٣٤٦/١، أحكام القرآن ٥٠٢/١، ٣٢٢/٣-٣٢٣، الجامع لأحكام القرآن ١٦٧/٥-١٦٨، ١٧٧، قوانين الأحكام الشرعية ١٣٩، مواهب الجليل ٤٣٩/٩، الأم ٣٥٣/٧، الحاوي ٤٤٩/٨، المذهب مع المجموع ١٣٤/٢١، فتح العزيز ٣٨٠/١١، المغني ٣٤/١٣، شرح الزركشي ١٣٠/٤، ١٣٩، منتهى الإرادات ٢٢٦/١، السيل الجرار ٥١٤/٤، ٥٢٥-٥٢٦.

<sup>82</sup> انظر: ص ١٨-٢٠ من هذا البحث.

<sup>83</sup> انظر: بدائع الصنائع ٩٩/٧، ١١٧-١١٨، الهداية مع فتح القدير ٣٤٨/٥، شرح العقيدة الطحاوية ٣٧٩-٣٨٢، ٣٨٧-٣٨٨، المقدمات الممهدة ٣٤٦/١، الجامع لأحكام القرآن ١٧٧/٥، مواهب الجليل ٤٣٩/٩، الحاوي ٢٠٥/١٤-٢٠٦، المذهب مع المجموع ١٣٤/٢١، روضة الطالبين ٢٣٨/١٠، المغني ٣٣/١٣-٣٤، ٣٧-٣٨، شرح الزركشي ١٣٩/٤، الفروع ١٩٩/٦.

<sup>84</sup> انظر: بدائع الصنائع ٩٩/٧، ١١٧-١١٨، الهداية مع فتح القدير ٣٤٨/٥، شرح العقيدة الطحاوية ٣٧٩-

**القول الثاني:** يكره الخروج إلى الجهاد سواء كان جهاد دفع أو طلب بدون إذن ولي أمر المسلمين.

وهذا مذهب الشافعية<sup>٨٧</sup>، ورواية عن أحمد<sup>٨٨</sup>.

**أدلة القول الأول:**

**استدل أصحاب القول الأول بما يأتي:**

١- قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ

مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

**وجه الاستدلال:** أن الله تعالى أمر بطاعة ولاية الأمر في غير معصيته، وأمر الجهاد موكل إلى ولاية الأمر ومن اختصاصاتهم، فلا يجوز الافتيات عليهم والخروج إلى الجهاد بدون إذنهم<sup>٨٩</sup>.

---

٣٨٢، ٣٨٧-٣٨٨، الاختيار لتعليل المختار ٤/١٦١، البناية ٦/٥٨٩-٥٩١، حاشية رد المحتار ٤/١٢٧، ١٥١، إعلاء السنن ٤/١٢.

<sup>85</sup> انظر: المقدمات الممهدة ١/٣٤٦، أحكام القرآن ١/٥٠٢، ٣/٣٢٢-٣٢٣، الجامع لأحكام القرآن ٥/١٧٧، مواهب الجليل ٩/٤٣٩، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢/١٧٣-١٧٤، ١٩٣.

<sup>86</sup> انظر: المغني ١٣/٣٣-٣٤، المقنع لابن البنا ٣/١١٥٩-١١٦٠، شرح الزركشي ٤/١٣٩، الفروع ٦/١٩٩، الإنصاف ١٠/١٧١، منتهى الإرادات ١/٢٢٦.

<sup>87</sup> انظر: الأم ٧/٣٥٣، مختصر المزني ٢٧٢، الحاوي ١٤/٢٠٥-٢٠٦، المهذب مع المجموع ٢١/١٣٤، التهذيب للبغوي ٧/٥٦٤، العزيز شرح الوجيز ١١/٣٨٠، روضة الطالبين ١٠/٢٣٨، مغني المحتاج ٤/٢٢٠.

<sup>88</sup> انظر: المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ٢/٣٥٣، الفروع ٦/١٩٩-٢٠٠، الإنصاف ١٠/١٧٢.

<sup>89</sup> انظر: الجامع لأحكام القرآن ٥/١٦٧-١٦٨، تفسير القرآن العظيم ٢/٨١٦-٨١٩.

٢ - قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢].

**وجه الاستدلال:** أن الله عز وجل بين أن المؤمنين حق الإيمان هم الذين إذا كانوا مع الرسول صلى الله عليه وسلم على أمر يجمعهم من حرب حضرت أو صلاة اجتمع لها أو نحوهما لم يذهبوا حتى يستأذنوه، مما يدل على وجوب استئذان ولادة الأمر في الخروج للجهاد ونحوه<sup>٩٠</sup>.

٣ - قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥].

**وجه الاستدلال:** أن الله أمر سبحانه وتعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أن يحث أتباعه من المؤمنين على القتال، ولم يأمر المؤمنين أن يحثوا بعضهم بعضاً، وإنما خص النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه ولي الأمر، فتبين أن التحريض على القتال من خصائص السلطان، وهو المخاطب به، فلا يجوز الافتيات عليه بالخروج إلى الجهاد بدون إذنه<sup>٩١</sup>.

٤ - قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلِكِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ أَبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦].

**وجه الاستدلال:** أن بني إسرائيل طلبوا من نبيهم أن يقيم لهم أميراً يقاتلون معه في سبيل الله، ويصدرون عن رأيه، مما يدل على أهمية استئذان ولادة الأمر في الخروج للجهاد<sup>٩٢</sup>.

---

<sup>٩٠</sup> انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن ٣٥٨/٩-٣٥٩، الجامع لأحكام القرآن ٢١٠/١٢-٢١١، فتح الباري ١٤١/٦-١٤٢.

<sup>٩١</sup> انظر: تفسير القرآن العظيم ٥٢٨/٤، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد العثيمين ٣١٤/٢٥، شرح كتاب السياسة الشرعية لابن عثيمين ص ٤١، الشرح الممتع ٢٢/٨.

<sup>٩٢</sup> انظر: تفسير القرآن العظيم ٤٧١/١، تفسير البيضاوي ٥٣٩/١.

٥ - عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَأْذِنُهُ فِي الْجِهَادِ فَقَالَ: أَحْيٍ وَالدَّاءُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ) <sup>٩٣</sup>.  
**وجه الاستدلال:** أن هذا الرجل جاء يستأذن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الخروج للجهاد، فلم يخرج بدون إذنه <sup>٩٤</sup>.

٦ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يَطْعُ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعِصُ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي، وَإِنَّمَا الْإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيَتَّقَى بِهِ فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَعَدَلَ كَانَ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرٌ، وَإِنْ يَأْمُرُ بِغَيْرِهِ كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُ) <sup>٩٥</sup>.

**وجه الاستدلال:** أن هذا خبر بمعنى الأمر، فلا يقاتل إلا بمشورة ولي الأمر وإذنه، لأنه كالستر يمنع العدو من إيذاء المسلمين، ويحمي بيضة الإسلام، ويتقيه الناس ويخافون سطوته <sup>٩٦</sup>.

٧ - عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ( لا هجرة

---

<sup>٩٣</sup> أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير - باب الجهاد بإذن الوالدين ٣٥٩/٢ برقم (٣٠٠٤)، ومسلم في صحيحه:

كتاب البر والصلة والآداب خ باب بر الوالدين وأنهما أحق به ١٩٧٥/٤ برقم (٢٥٤٩).

<sup>٩٤</sup> انظر: تذكير العباد بفتاوى أهل العلم في الجهاد ص ٥٦، المفاهيم الصحيحة للجهاد ص ٢٨.

<sup>٩٥</sup> أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير - باب يقاتل من وراء الإمام ويتقى به ٣٤٧/٢ برقم ٢٩٥٧، ومسلم في صحيحه: كتاب الإمارة - باب الإمام جنة يقاتل به من وراءه أو يتقى به ١٤٧١/٣ برقم ١٨٤١.

<sup>٩٦</sup> انظر: التهذيب للبغوي ٤٥٦/٧، شرح النووي على مسلم ٢٣٠/١٢، فتح الباري ١٣٥/٦-١٣٦، تذكير العباد بفتاوى أهل العلم في الجهاد ص ٥٥-٥٦، المفاهيم الصحيحة للجهاد ص ٢٨، بيرق الأمة في قضايا مهمة ص ٥٩، المحكم والمتشابه في التكفير والجهاد ص ٣٦٨، مهمات في الجهاد ص ٤٨-٤٩.



بعد الفتح ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا) <sup>٩٧</sup>.

**وجه الاستدلال:** أن النبي **صلى الله عليه وسلم** أمرنا بالخروج إلى الجهاد إذا طلب منا ولي الأمر ذلك، وفي هذا دليل أن الخروج للجهاد من اختصاصات ولي الأمر، فلا يجوز الافتيات عليه بالخروج بلا إذنه <sup>٩٨</sup>.

٨- عن معاذ بن جبل رضي الله عنه عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** أنه قال: (الغزو غزوان: فأما من ابتغى وجه الله، وأطاع الإمام، وأنفق الكريمة، ويأسر الشريك، واجتنب الفساد؛ فإن نومه ونبيه أجر كله، وأما من غزا فخرا، ورياء، وسمعة، وعصى الإمام، وأفسد في الأرض؛ فإنه لم يرجع بالكفاف) <sup>٩٩</sup>.

**وجه الاستدلال:** أن النبي **صلى الله عليه وسلم** بين في هذا الحديث أن الغزو الذي يثاب عليه هو الذي تحصل فيه طاعة الإمام، والذي يخرج للجهاد بدون إذن الإمام يعتبر عاصيا له، فلا يثاب على ذلك، بل لم يسلم من الإثم <sup>١٠٠</sup>.

---

<sup>97</sup> أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد والسير - باب وجوب النفير ٣١٣/٢ برقم ٢٨٢٥ ، ومسلم في صحيحه: كتاب الإمارة خ باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير وبيان معنى لا هجرة بعد الفتح ١٤٨٧/٣ برقم ١٣٥٣.

<sup>98</sup> انظر: شرح النووي على مسلم ٩/١٣-٨، فتح الباري ٦/٦-٤٧.

<sup>99</sup> أخرجه أحمد في مسنده ٢٣٤/٥، أبو داود في سننه: كتاب الجهاد خ باب من يغزو ويلتمس الدنيا ٣٠/٣ برقم ٢٥١٥، والنسائي في سننه: كتاب الجهاد خ باب فضل الصدقة في سبيل الله عز وجل ٣٥٦/٦-٣٥٧ برقم ٣١٨٨، والطبراني في المعجم الكبير ٩١/٢٠، والحاكم في المستدرک ٩٤/٢، وصححه على شرط مسلم، وحسنه ابن عبد البر في الاستذكار ١٣٣/٤، وابن حجر في تخريج مشكاة المصابيح ٢٠/٤، والألباني في صحيح الجامع ٧٦٨/٢ برقم ٤١٧٤ .

<sup>100</sup> انظر: الدرر السنية ٩/٩٥-٩٦.

٩- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: حدثني رسول الله **صلى الله عليه وسلم**:  
 (أن الله ﷻ إذا كان يوم القيامة ينزل إلى العباد ليقضي بينهم، وكل أمة جاثية، فأول من يدعو به رجل جمع القرآن، ورجل قتل في سبيل الله، ورجل كثير المال، فيقول الله للقارئ: ألم أعلمك ما أنزلت على رسولي؟ قال: بلى يا رب. قال: فماذا عملت فيما علمت؟ قال: كنت أقوم به آناء الليل وآناء النهار، فيقول الله له: كذبت، وتقول الملائكة: كذبت، ويقول الله له: بل أردت أن يقال: فلان قارئ، فقد قيل ذلك. ويؤتى بصاحب المال، فيقول الله: ألم أوسع عليك حتى لم أدعك تحتاج إلى أحد؟ قال: بلى يا رب. قال: فماذا عملت فيما آتيتك؟ قال: كنت أصل الرحم وأتصدق، فيقول الله له: كذبت. وتقول الملائكة له: كذبت، ويقول الله بل أردت أن يقال: فلان جواد وقد قيل ذلك. ويؤتى بالذي قتل في سبيل الله فيقول الله له: فيماذا قتلت؟ فيقول: **أمرت بالجهاد في سبيلك فقاتلت حتى قتلت**. فيقول الله له: كذبت، وتقول له الملائكة: كذبت، ويقول الله: بل أردت أن يقال: فلان جريء، فقد قيل ذلك. ثم ضرب رسول الله **صلى الله عليه وسلم** على ركبتي فقال: يا أبا هريرة: أولئك الثلاثة أول خلق الله تسعر بهم النار يوم القيامة) <sup>١٠١</sup>.

**وجه الاستدلال:** أن في قوله: ( **أمرت بالجهاد في سبيلك فقاتلت حتى قتلت**)، دليل على أنهم ما كانوا يخرجون للجهاد إلا بأمر الحاكم وإذنه، مما يدل على أهمية استئذان ولي الأمر في الجهاد.

١٠- عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: (عرضت على رسول الله **صلى الله عليه وسلم** في جيش، وأنا ابن أربع عشرة؛ فلم يقبلني، ثم عرضت عليه من قابل في جيش وأنا ابن خمس عشرة؛ فقبلني) <sup>١٠٢</sup>.

<sup>101</sup> أخرجه الترمذي في سننه: كتاب الزهد خ باب ما جاء في الرياء والسمعة ٥١٠/٤-٥١٢ برقم ٢٣٨٢، وقال: حسن غريب، وصححه المنذري في الترغيب والترهيب ٤٧/١، وابن باز في مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ٣٠٧/٢، والألباني في صحيح الجامع ٣٥٢/١ برقم ١٧١٣.

<sup>102</sup> أخرجه الترمذي في سننه: كتاب الجهاد خ باب ما جاء في حد بلوغ الرجل ومتى يفرض له ١٨٣/٤-١٨٤ برقم ١٧١١، والدارقطني في سننه ٣٥١/٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٥/٦، وقال الترمذي: حسن صحيح غريب، وصححه الدارقطني والبيهقي والألباني في صحيح سنن الترمذي ١٧١١.



**وجه الاستدلال:** أن هذا الحديث يدل على أنهم ما كانوا يخرجون للجهاد إلا بعد استئذان الحاكم وإجازته لهم، مما يدل على وجوب ذلك.

١١ - أن عدم الخروج للجهاد إلا بإذن ولادة الأمر سنة الرسول **صلى الله عليه وسلم** وسنة الخلفاء الراشدين رحمهم الله، وهو ما جرى عليه الصحابة رضي الله عنهم فإنه لا يعلم أن أحداً منهم خرج مجاهداً بغير إذن الإمام؛ إنما كانوا يجاهدون ويخرجون للجهاد تحت راية الإمام، والخروج عن سبيلهم خروج عن سبيل المؤمنين، والله عز وجل يقول: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].<sup>١٠٣</sup>

١٢ - أن أمر الجهاد موكل إلى الإمام واجتهاده؛ لأنه أعرف بحال الناس، وبحال العدو وكثرتهم وقلتهم، ونكايتهم ومكانهم وقربهم وبعدهم، والوقت المناسب لإعلان الجهاد، ولأنهم ربما اضطروا لتكاثر العدو عليهم إلى مدد فيمددهم، ولأنهم ربما احتاجوا إلى ميزة فيميزهم<sup>١٠٤</sup>، فينبغي الرجوع إلى رأيه، لأنه أحوط للمسلمين<sup>١٠٥</sup>.

### أدلة القول الثاني:

#### استدل أصحاب القول الثاني بما يأتي:

**أولاً:** استدلو على كراهية الخروج بدون إذن ولي الأمر: بنفس أدلة القول الأول، وحملوها على الكراهة.

**نوقش:** أن دلالة هذه الأدلة على التحريم أولى وأوضح من دلالتها على الكراهة. لأن الجهاد من اختصاصات ولي الأمر، فلا يجوز الافتيات عليه والتعدي على

<sup>103</sup> بيرق الأمة ص ٥٩. وانظر: بداية المجتهد ١/٤٥٤، الحاوي ٨/٤٤٩.

<sup>104</sup> هكذا في بعض الكتب، ولعل الصواب: ميرة فيميزهم.

<sup>105</sup> انظر: أحكام القرآن ١/٥٠٢، الجامع لأحكام القرآن ٥/١٧٧، الحاوي ٨/٤٤٩، المذهب مع المجموع ٢١/١٣٤، التهذيب للبخاري ٧/٤٥٦، مغني المحتاج ٤/٢٢٠، المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ٢/٣٥٣، المغني ١٣/٣٣-٣٤، شرح الزركشي ٤/١٣٩.

حدوده.

**ثانيا:** استدلووا على عدم حرمة: بأن الخروج للجهاد بدون إذن الإمام ليس فيه أكثر من التغرير بالنفس، والتغريير بالنفس يجوز في الجهاد، لأدلة كثيرة، منها ما جاء عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: قال رجل للنبي **صلى الله عليه وسلم** يوم أحد: أرأيت إن قتلت فأين أنا؟ قال: في الجنة. فألقى تمرات في يده، ثم قاتل حتى قتل (١٠٦/١٠٧).

**نوقش:** أن التغرير بالنفس يجوز في الجهاد، ولكن ليس في جميع الأحوال، بل بضوابط معينة، منها: أن يكون في التغرير بالنفس مصلحة للمسلمين ونكاية بالعدو. وهذه المصلحة لا يترك تقديرها لكل أحد، بل يقدرها ولي الأمر، مما يؤكد تحريم الخروج للجهاد بدون إذنه <sup>١٠٨</sup>.

#### القول المختار:

الذي يترجح في هذه المسألة - والعلم عند الله تعالى - هو القول الأول، الذي يرى تحريم الخروج إلى الجهاد سواء كان جهاد دفع أو طلب بدون إذن ولي أمر المسلمين، إلا إذا تعذر استئذانه في جهاد الدفع خاصة وذلك للأسباب الآتية:

**أولا:** صحة أدلته وسلامتها من الاعتراضات.

**ثانيا:** ضعف أدلة القول الثاني وقوة المناقشات الواردة عليها.

**ثالثا:** أن الخروج للجهاد بدون إذن ولي الأمر يسبب الفوضى، والمفاسد العظيمة، قال الشيخ محمد العثيمين رحمه الله: (ولأنه لو جاز للناس أن يغزوا بدون إذن الإمام لأصبحت المسألة فوضى، كل من شاء ركب فرسه وغزا. ولأنه لو مكن

<sup>106</sup> أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المغازي خ باب غزوة أحد ١٠٣/٣ برقم ٤٠٤٦.

<sup>107</sup> انظر: مختصر المزمي ص ٢٧٢، الحاوي ٢٠٥/١٤-٢٠٦، المذهب مع المجموع ١٣٤/٢١، التهذيب للبخاري

٤٥٦/٧،

مغني المحتاج ٢٢٠/٤، المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ٣٥٣/٢-٣٥٤.

<sup>108</sup> انظر: مشارع الأشواق ٥٥٧/١.

الناس من ذلك لحصلت مفسد عظيمة، فقد تتجهز طائفة من الناس على أنهم يريدون العدو، وهم يريدون الخروج على الإمام، أو يريدون البغي على طائفة من الناس)<sup>١٠٩</sup>.

**رابعاً:** أن دول العالم - اليوم- ترتبط باتفاقيات ومعاهدات، ويوجد بين الدول الإسلامية وغيرها صلح و عهد وتمثيل دبلوماسي، وذلك لضعف المسلمين مادياً ومعنوياً، فيجب الوفاء بهذه العهود والمواثيق الدولية التي لا تخالف شرع الله، كما لا يجوز الاعتداء على هذه الدول أو على أي من أفرادها في نفس أو عرض أو مال أو حق من حقوقهم أو مصالحهم<sup>١١٠</sup>. والخروج للجهاد بدون إذن ولي الأمر يسبب نقضا لتلك العهود والمواثيق، ويُعرض الإسلام لاتهامات هو عنها براء، وهو محرم.

---

<sup>109</sup> الشرح الممتع ٢٢/٨. وانظر: مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد العثيمين ٣١٤/٢٥، شرح كتاب السياسة الشرعية لابن عثيمين ص ٤١.

<sup>110</sup> انظر: بدائع الصنائع ١٠٩/٧، عقد الجواهر الثمينة ٣٣٤/١، الجامع لأحكام القرآن ٤٦/٨، ٢٧-٢٨، روضة الطالبين ٣٣٧/١٠، ٣٤٩، مغني المحتاج ٢٦٢/٤، المغني ١٥٩/١٣، قرارات المجمع الفقهي الإسلامي (الدورة السابعة عشرة) ص ١٥-١٦، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد العثيمين ٥٧/١٨، شرح رياض الصالحين ٣٣٣/٥-٣٣٨، ٣٣٨، شرح كتاب السياسة الشرعية لابن عثيمين ص ٤١، تذكير العباد بفتاوى أهل العلم في الجهاد ص ٥٨-٦٠، فتاوى الأئمة في النوازل المدلّمة ص ٥١-٥٤، ٥٧-٦٤، الإجابات المهمة في المشاكل الملّمة ص ٦٢، بيرق الأمة في قضايا مهمة ص ٣٩، ص ٥٥، شرح عمدة الفقه ١٨٩٢/٣، ١٨٩٧.



## المطلب الخامس

### أقوال وفتاوى العلماء في

### عدم جواز الخروج للجهاد بدون إذن ولي الأمر

تضافرت نصوص العلماء قديماً وحديثاً في مضي الجهاد تحت راية الإمام برّهم وفاجرهم، وفي عدم جواز الخروج للجهاد بدون إذن ولي الأمر إلا إذا تعذر استئذانه في جهاد الدفع خاصة ، وإليك جملةً من الأقوال والفتاوى الواردة في ذلك مرتبة ترتيباً زمنياً :

- ١- قال الأوزاعي رحمه الله : ( إذا خرجا - أي للجهاد - بغير إذن الإمام فإن شاء عاقبهما و حرّمهما، وإن شاء خَمَسَ ما أصابا ثم قسمه بينهما) <sup>١١١</sup>.
- ٢- قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله : ( والغزو ماض مع الأمراء إلى يوم القيامة -البر والفاجر- لا يترك) <sup>١١٢</sup>.
- ٣- قال عبد الله بن الإمام أحمد رحمهما الله : (سمعت أبي يقول: إذا أذن الإمام القوم يأتيتهم النفير فلا بأس أن يخرجوا ).  
قلت لأبي: فإن خرجوا بغير إذن الإمام؟  
قال: لا إلا أن يأذن الإمام، إلا أن يكون يفجؤهم أمر من العدو، ولا يمكنهم أن يستأذنوا الإمام فأرجو أن يكون ذلك دفعاً من المسلمين ) .  
وقال: سألت أبي عن قوم من أهل خراسان بينهم وبين العدو حائط، ترى لهم أن يقاتلوا؟ فقال: ( إن كانوا يخافون على أنفسهم و ذراريهم فلا بأس أن يقاتلوا من قبل

<sup>111</sup> الأم ٣٥٣/٧.

<sup>112</sup> أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل رواية ابن عبدوس ص٦٤-٦٥، وانظر: شرح السنة للبربهاري ص٢٨، ص٢٩.

أن يأذن لهم الأمير، ولكن لا يقاتلوا إذا لم يخافوا على أنفسهم و ذراريهم إلا أن يأذن الإمام<sup>١١٣</sup>.

٤- قال أبو جعفر الطحاوي رحمه الله : ( والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين برّهم وفاجرهم إلى قيامة الساعة، لا يبطلهما شيء ولا ينقضهما)<sup>١١٤</sup>.

٥- قال الخرقى رحمه الله : ( وواجب على الناس إذا جاء العدو أن ينفروا: المقلّ منهم والمكثّر، ولا يخرجون إلى العدو إلا بإذن الأمير، إلا أن يفجأهم عدوّ غالب يخافون كلبه-أي شره وأذاه- فلا يمكنهم أن يستأذنوه)<sup>١١٥</sup>.

٦- قَالَ الْمَاورِدِيُّ رحمه الله : (وهذا صحيح ليس لأحد من أهل الفية والأعراب أن يغزوا إلا بأمر الإمام وإذنه لأمر ، منها : أنه لم يكن أحد يغزو على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بأمره، وكذلك خلفاؤه الراشدون من بعده . ولأن الإمام أعرف بأحوال العدو وفيما هم عليه من قوة وضعف وخصب وجذب واختلاف ووافق ، وينفذ من الجيش من يكافئ العدو في القلة والكثرة والقوة والضعف ، ولأنهم ربما اضطروا لتكاثر العدو عليهم إلى مدد فيمددهم ، ولأنهم ربما احتاجوا إلى ميزة فيميزهم ، ولأنه ربما عرف لاتصال الأخبار به من مكامن العدو ما سددهم ، فبهذه الأمور ونظائرها ما منعوا من الغزو إلا بأمره)<sup>١١٦</sup>.

٧- قال ابن رشد الجد رحمه الله : (ولا يخرجوا إلا بإذنه)<sup>١١٧</sup>.

113 مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله ٨٥٢/٢-٨٥٣.

114 شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص ٣٨٧-٣٨٨.

115 مختصر الخرقى مع المغني ٣٣/١٣.

116 الحاوي ٤٤٩/٨.

117 المقدمات الممهدة ٣٤٦/١.

٨- قال ابن قدامة رحمه الله : ( فإذا ثبت هذا ، فإنهم لا يخرجون إلا بإذن الأمير ؛ لأن أمر الحرب موكل إليه ، وهو أعلم بكثرة العدو وقتلهم ، ومكامن العدو وكيدهم ، فينبغي أن يرجع إلى رأيه ، لأنه أحوط للمسلمين ؛ إلا أن يتعذر استئذانه لمفاجأة عدوهم لهم ، فلا يجب استئذانه ، لأن المصلحة تتعين في قتالهم والخروج إليه ، لتعين الفساد في تركهم ) <sup>١١٨</sup> .

و قال ابن قدامة رحمه الله - أيضا - : ( وأمر الجهاد موكل إلى الإمام واجتهاده ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك ) <sup>١١٩</sup> .

٩- قال أبو البركات عبدالسلام ابن تيمية رحمه الله : ( لا يجوز الغزو إلا بإذن الإمام ، إلا أن يفاجئهم عدو يخشى كلبه بالإذن فيسقط ) <sup>١٢٠</sup> .

١٠- قال القرطبي رحمه الله : ( ولا تخرج سرايا إلا بإذن الإمام ليكون متجسسا لهم عضداً من ورائهم ، وربما احتاجوا إلى درئه ) <sup>١٢١</sup> .

١١- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : ( الجهاد لا يقوم به إلا ولاة الأمر ) <sup>١٢٢</sup> .

١٢- قال الزركشي الحنبلي رحمه الله : ( لا يجوز الخروج إلى العدو إلا بإذن الأمير إذ أمر الحرب موكل إليه وهو أعلم بكثرة العدو وقتلته ومكانه فاتبع رأيه في

---

118 المغني ٣٣/١٣-٣٤ .

119 المغني ١٣/١٦ .

120 المحرر ٢/٤٠٦ .

121 الجامع لأحكام القرآن ٥/٢٧٥ .

122 منهاج السنة النبوية ٦/١١٨ .



ذلك، إلا أن يتعذر استئذانه كطلوع عدو غالب عليهم بغتة ويخافون شره إن استأذنوا فإن إذنه إذا يسقط ارتكاباً لأدنى المفسدتين لدفع أعلاهما) <sup>١٢٣</sup>.

١٣- قال الخطاب رحمه الله : ( مسألة: قال ابن عرفة الشيخ عن الموازية: أيغزى بغير إذن الإمام؟ قال: أما الجيش والجمع فلا إلا بإذن الإمام وتولية والٍ عليهم، ثم قال: قال ابن حبيب: سمعت أهل العلم يقولون: إن نهى الإمام عن القتال لمصلحة حرمت مخالفته إلا أن يدهمهم العدو) <sup>١٢٤</sup>.

١٤- قال الشيخ سعد بن حمد بن عتيق رحمه الله : ( ومما انتحل به بعض هؤلاء الجهلة المغرورين الاستخفاف بولاية المسلمين والتساهل بمخالفة إمام المسلمين، والخروج عن طاعته، والافتيات عليه بالغزو وغيره، وهذا من الجهل والسعي في الأرض بالفساد بمكان، يعرف ذلك كل ذي عقل وإيمان، وقد علم بالضرورة من دين الإسلام أنه لا دين إلا بجماعة، ولا جماعة إلا بإمامة، ولا إمامة إلا بسمع وطاعة، وإن الخروج عن طاعة ولي أمر المسلمين من أعظم أسباب الفساد في البلاد والعباد والعدول عن سبيل الهدى والرشاد ) <sup>١٢٥</sup>.

١٥- قال الشيخ عمر بن محمد بن سليم رحمه الله : ( ولا يجوز الافتيات عليه بالغزو وغيره وعقد الذمة والمعاهدة إلا بإذنه، فإنه لا دين إلا بجماعة، ولا جماعة إلا بإمامة، ولا إمامة إلا بسمع وطاعة، فإن الخروج عن طاعة ولي الأمر من أعظم أسباب الفساد في البلاد) <sup>١٢٦</sup>.

١٦- قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله : (واستمر العمل على

<sup>123</sup> شرح الزركشي على متن الخرقي ١٣٩/٤.

<sup>124</sup> مواهب الجليل ٤٣٩/٩.

<sup>125</sup> الدرر السنية ١٣٩/٩، ١٤٣.

<sup>126</sup> المرجع السابق ١٦٦/٩، ١٧٠.

هذا بين علماء الأمة من سادات الأمة وأئمتها يأمرون بطاعة الله ورسوله والجهاد في سبيله مع كل إمام برّ أو فاجر، كما هو معروف في كتب أصول الدين والعقائد<sup>١٢٧</sup>.

١٧- كتب بعض العلماء إلى الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمهم

الله:

( ورأينا أمرا يوجب الخلل على أهل الإسلام ودخول التفرق في دولتهم، وهو الاستبداد من دون إمامهم بزعمهم أنه بنية الجهاد، ولم يعلموا أن حقيقة الجهاد ومصالحة العدو، وبذل الذمة للعامة، وإقامة الحدود، أنها مختصة بالإمام ومتعلقة به، ولا لأحد من الرعية دخل في ذلك إلا بولايته، وقد سئل صلى الله عليه وسلم عن الجهاد فأخبر بشروطه بقوله: ( من أنفق الكريمة، وأطاع الإمام، وياسر الشريك، فهو المجاهد في سبيل الله )<sup>١٢٨</sup> والذي يعقد له راية ويمضي في أمر من دون إذن الإمام ونائبه فلا هو من أهل الجهاد في سبيل الله).

ثم ذكروا ما صدر من بعض الناس في ذلك حيث غزوا من دون إذن الإمام فقالوا مستحثين الملك عبد العزيز على منع تلك التصرفات:

(فالواجب عليك حفظ ثغر الإسلام عن التلاعب به وأنه لا يغزو أحد من أهل الهجر إلا بإذن منك وأمير منك لو صاحب مطية، وتسد الباب عنهم جملة لئلا يتمادوا في الأمر ويقع بسبب تماديهم وتغافلهم خلل كبير، وذكرنا هذا قياما بالواجب من النصيحة لك وخروجا من كتمان العلم، والله يمدك بمدد من عنده ويعينك على ما حملك وصلى الله على محمد)<sup>١٢٩</sup>.

١٨- قال العلماء : سعد بن عتيق، وعمر بن سليم، ومحمد بن عبد اللطيف، وعبد

الله العنقري، ومحمد بن إبراهيم رحمهم الله:

( إذا فهم ما تقدم من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وكلام العلماء المحققين

127 المرجع السابق ١٧٧-١٧٨/٧.

128 سبق تخريجه ص ٣٤ .

129 الدرر السنية ٩ / ٩٥-٩٦.

في وجوب السمع والطاعة لولي الأمر، وتحريم منازعته والخروج عليه، وأن المصالح الدينية والدينية لا انتظام لها إلا بالإمامة والجماعة، تبين أن الخروج عن طاعة ولي الأمر والافتيات عليه بغزو أو غيره معصية مشاقة لله ورسوله، ومخالفة لما عليه أهل السنة والجماعة<sup>١٣٠</sup>.

١٩- أفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية بما نصّه : ( الجهاد لإعلاء كلمة الله، وحماية دين الإسلام، والتمكين من إبلاغه ونشره، وحفظ حرمانه فريضة على من تمكن من ذلك وقدّر عليه، ولكنه لا بد له من بعث الجيوش، وتنظيمها؛ خوفاً من الفوضى، وحدث ما لا تحمد عقباه؛ ولذلك كان بدؤه، والدخول فيه من شأن ولي أمر المسلمين، فعلى العلماء أن يستنهضوه لذلك، فإذا ما بدأ واستنفر المسلمين، فعلى من قدر عليه أن يستجيب للداعي إليه، مخلصاً وجهه لله، راجياً نصرة الحق، وحماية الإسلام، ومن تخلف عن ذلك مع وجود الداعي، وعدم العذر؛ فهو آثم )<sup>١٣١</sup>.

٢٠- قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله : ( لا يجوز غزو الجيش إلا بإذن الإمام مهما كان الأمر، لأن المخاطب بالغزو والجهاد هم ولاية الأمور، وليس أفراد الناس، فأفراد الناس تبع لأهل الحل والعقد، فلا يجوز لأحد أن يغزو دون إذن الإمام إلا على سبيل الدفاع، وإذا فاجأهم عدو يخافون كلبه فحينئذ لهم أن يدافعوا عن أنفسهم لتعين القتال إذاً.

وإنما لم يجز ذلك؛ لأن الأمر منوط بالإمام، فالغزو بلا إذنه افتيات وتعد على حدوده ولأنه لو جاز للناس أن يغزوا بدون إذن الإمام لأصبحت المسألة فوضى، كل من شاء ركب فرسه وغزا، ولأنه لو مكن الناس من ذلك لحصلت مفسد عظيمة، فقد تتجهز طائفة من الناس على أنهم يريدون العدو وهم يريدون الخروج على الإمام، أو يريدون البغي على طائفة من الناس، كما قال تعالى: ﴿وَأِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ

الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ۖ﴾ [الحجرات : ٩]،

130 المرجع السابق ١١٩/٩.

131 فتاوى اللجنة ١٢/١٢.

فلهذه الأمور الثلاثة ولغيرها - أيضاً - لا يجوز الغزو إلا بإذن الإمام<sup>١٣٢</sup>.

٢١ - وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله - أيضاً -: ( ورأينا أن الله

يخاطب الإمام، إمام الأمة لا أنه يخاطب كل واحد، ولهذا قال تعالى: ﴿وَحَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ

[النساء : ٨٤]، وهذا الرجل الذي خرج بدون إذن الإمام خارج عن الجماعة ومخطئ على نفسه، خصوصاً في عصرنا هذا، لأنه إذا خرج مجاهداً ثم عثر عليه وعلمت دولته صار

هناك مشاكل بينهما، فالواجب أن الإنسان لا يأخذ بالنصوص من جانب واحد وينظر إليها بعين الأعور، بل الواجب أن يؤخذ بالنصوص من كل جانب، ولهذا قال العلماء: يحرم الغزو بدون إذن الإمام<sup>١٣٣</sup>.

٢٠ - قال الشيخ الدكتور صالح الفوزان - حفظه الله - : ( ليس هناك جهاد إلا بإذن ولي الأمر، ولا يجوز الافتيات عليه، لا بد من راية ولا بد من إذن ولي الأمر؛ لأن هذا من صلاحيته، وكيف تقاتل وأنت لست تحت راية ولا تحت إمرة ولي الأمر؟ )<sup>١٣٤</sup>.

132 الشرح الممتع ٢٢/٨. وانظر: مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين ٣١٤/٢٥.

133 شرح كتاب السياسة الشرعية لابن عثيمين ص ٤١. وانظر: تذكير العباد بفتاوى أهل العلم في الجهاد ص ٢٩.

134 تذكير العباد بفتاوى أهل العلم في الجهاد ص ٦٤، ص ٦٦.



## الخاتمة

توصلت من خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية :

### ١- الجهاد شرعاً له معنيان:

**الأول:** معنى عام يشمل قمع أعداء الإسلام بالنفس والمال واللسان وغيرها. ومن أحسن تعاريفه: (بذل الوسع في قمع أعداء الإسلام بالقتال وغيره؛ لتكون كلمة الله هي العليا).

**الثاني:** معنى خاص، والمراد به: (بذل الوسع في قتال الكفار المبارزين المعاندين المحاربين بالنفس لتكون كلمة الله هي العليا). وهذا المعنى هو المراد عند الإطلاق ولا ينصرف إلى غير قتال الكفار بالنفس إلا بقريضة.

### ٢- الجهاد في سبيل الله نوعان: جهاد دفع، وجهاد طلب ودعوة.

٣- أجمع الفقهاء على أن جهاد الدفع واجب متعين على كل من نزل العدو بأرضه بحسب المقدرة والإمكان.

٤- المراد بجهاد الطلب والدعوة: ابتداء العدو بالخروج لقتالهم في أماكنهم، وهو فرض كفاية إذا قام به من يكفي من المسلمين سقط الإثم عن الباقين. وهذا قول عامة أهل العلم.

### ٥- ذكر العلماء أن الجهاد يكون فرض عين في أربع حالات:

- أ- إذا حضر المسلم المكلف القتال والتقى الزحفان وتقابل الصفان.
- ب- إذا حضر العدو بلداً من بلدان المسلمين تعين على أهل البلد أن يدافعوا عن أنفسهم، فإذا عجز أهله عن إخراج العدو وجب على المسلمين نصرته إخوانهم ، ويبدأ الوجوب بالأقرب فالأقرب.
- ج- إذا استنفر إمام المسلمين الناس وطلب منهم ذلك.
- د- إذا احتيج إلى المسلم في الجهاد وجب عليه.

٦- أجمع العلماء على وجوب السمع والطاعة لولاة الأمر من المسلمين - وإن جاروا وفسقوا - في غير معصية الله.

٧- فريضة الجهاد من اختصاصات ولاة الأمور ، وموكلة إليهم ، كإقامة الحدود

٨- اتفق علماء أهل السنة والجماعة أنه في حال الاختيار لا يجوز تعدد الأئمة في الزمان الواحد والبلد الواحد سواءً اتسعت رقعة الدولة الإسلامية أم لا، وهذا هو الأصل.

٩- أن الأمة إذا تعددت أئمتها اضطرارا لضعفها أو تفرقها أو اتساع البلاد أو تغلب حاكم على قطر منها، أو معصية من بعض أفرادها، بأن استقلت بعض الأقطار والأمصار، وأصبح لكل قطر أو مصرٍ وليٍّ أمرٍ مستقل، فإن كل إمام منهم يأخذ في قطره حكم الإمام الأعظم، ويجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة له على أهل القطر الذي تنفذ فيه أوامره ونواهيه، ويقا تل كل تحت راية إمامه، ويجاهد بإذنه.

١٠- إذا فاجأ المسلمين عدو يخافون شره وتعذر استئذان ولي الأمر، فقد اتفق الفقهاء على أن المسلمين يخرجون للجهاد بدون إذن ولي الأمر، وأنه يسقط استئذانه في هذه الحالة.

وألحق بهذا بعض الفقهاء إذا حصل للمسلمين فرصة يخافون فوتها إن تركوها حتى يستأذنوا الأمير، فلهم الخروج بغير إذنه، لئلا تفوتهم.

١١- اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز الخروج للجهاد إلا بإذن ولي الأمر، إذا صدر منه منع من الخروج إلى الجهاد.

١٢- إذا لم يصدر من ولي الأمر منع من الخروج إلى الجهاد إلا بإذنه، ولم يتعذر استئذان ولي الأمر في الخروج للجهاد سواء كان جهاد طلب أو دفع، فقد اتفق الفقهاء على مشروعية استئذان ولي الأمر أو نائبه، وأن ذلك هو الأفضل.

واختلفوا في حكم الخروج للجهاد بدون إذنه في هذه الحالة على قولين، الذي يظهر

- والعلم عند الله تعالى - أن أقربهما إلى الصواب تحريم الخروج إلى الجهاد بدون إذن ولي أمر المسلمين إلا إذا تعذر استئذانه في جهاد الدفع خاصة .

١٣- تضافرت أقوال العلماء - رحمهم الله تعالى - وفتاويهم قديماً وحديثاً على



عدم جواز الخروج للجهاد بدون إذن ولي الأمر إلا إذا تعذر استئذانه في جهاد الدفع خاصة .  
وصلّى الله وسلّم وبارك على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

## فهرس المراجع والمصادر

- ١- **الإجابات المهمة في المشاكل الملّمة** - لصالح بن فوزان الفوزان، جمع وإعداد محمد الحصين، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- ٢- **أحكام القرآن** - لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ٣- **الاختيار لتعليل المختار** - لعبد الله بن محمود الموصلي (ت ٦٨٣هـ)، تحقيق: خالد عبدالرحمن العك، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ٤- **الاختيارات الفقهية** - لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.
- ٥- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل** - لمحمد ناصر الدين الألباني ت ١٤٢٠هـ - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٦- **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار** - تصنيف: أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي ت ٤٦٣هـ - تحقيق عبد المعطي أمين قلعي - دار قتيبة للطباعة والنشر - دمشق وبيروت - ودار الوعي بحلب والقاهرة.
- ٧- **أصول السنة** - للإمام أحمد بن حنبل، رواية ابن عبدوس، شرح وتعليق: الوليد بن محمد نبيه، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٨- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** - لمحمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م. بيروت.

٩- **إعلاء السنن** - لظفر أحمد العثماني التهانوي (ت: ١٣٩٤هـ)، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ. وطبعة دار الفكر الأولى، سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

١٠- **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين** - لخير الدين الزركلي، الطبعة الخامسة عشرة: أيار مايو ٢٠٠٢م. دار العلم للملايين.

١١- **الأم** - لمحمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤هـ، تصحيح: محمد زهري النجار - دار المعرفة - بيروت.

١٢- **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف** - لأبي الحسين علي المرداوي، مطبوع مع المقنع والشرح الكبير، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٣- **بدائع السلك في طبائع الملك** - لمحمد بن علي ابن الأزرقي (ت ٨٩٦هـ)، تحقيق: علي سامي النشار، من منشورات وزارة الإعلام العراقية، ١٩٧٧م.

١٤- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع** - لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ت ٥٨٧هـ - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٥- **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** - لأبي الوليد محمد بن أحمد القرطبي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد ت ٥٩٥هـ - راجع أصوله وعلق عليه: عبد الحليم محمد عبد الحليم - دار الكتب الإسلامية - ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٦- **ببرق الأمة في قضايا مهمة** - لمحمد بن عمر بن سالم بازمول، دار

الاستقامة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

**١٧- بيعة الحكام** - فقهها وحقوقها ومخالفاتها، لخالد بن علي العنبري، مؤسسة الجريسي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

**١٨- تبين الحقائق** - لعثمان بن علي الزيلعي (ت ٧٤٣هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.

**١٩- تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام** - لبدر الدين اجماعة (ت ٧٣٣هـ)، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

**٢٠- تذكير العباد بفتاوى أهل العلم في الجهاد** - جمع وإعداد: محمد الحصين، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، بدون دار نشر.

**٢١- تفسير القرآن العظيم** - لإسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، أشرف على تصحيحه: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

**٢٢- التهذيب في فقه الإمام الشافعي** - لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: عادل أحمد و علي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

**٢٣- الجامع لأحكام القرآن** - لمحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

**٢٤- الجواهر المضية في طبقات الحنفية** - لمحيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن محمد بن أبي الوفاء القرشي الحنفي (ت: ٧٧٥هـ). تحقيق: الدكتور: عبد الفتاح محمد الحلو. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

**٢٥- حاشية رد المحتار** - لمحمد أمين الشهير بابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ)، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

**٢٦- الحاوي في فقه الشافعي** - لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب

البصري البغدادي ، الشهير بالماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، دار الكتب العلمية،  
الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٢٧- **حجة الله البالغة** - للشيخ أحمد شاه ولي الله ابن عبد الرحيم الدهلوي  
(ت: ١١٧٦هـ). بيروت: دار المعرفة.

٢٨- **حسن السلوك الحافظ دولة الملوك** - لمحمد الموصللي (ت ٧٧٤هـ)،  
تحقيق : فؤاد عبدالمنعم أحمد، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.  
٢٩- **الدرر السنية في الأجوبة النجدية** - لعبد الرحمن ابن قاسم (ت ١٣٩٢هـ)،  
الطبعة الخامسة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٣٠- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب** - للقاضي إبراهيم بن نور  
الدين المعروف بابن فرحون المالكي (ت: ٧٩٩هـ). دراسة وتحقيق: مأمون بن  
محيي الدين الجنان. الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م. دار الكتب العلمية. بيروت.

٣١- **الذيل على طبقات الحنابلة** - لعبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم  
الدمشقي، صححه محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م.

٣٢- **رحمة الأمة في اختلاف الأئمة** - لمحمد الدمشقي، مطبعة مصطفى البابي  
الحلي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٦هـ.

٣٣- **روضة الطالبين وعمدة المفتين** - ليحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ -  
المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٣٤- **الروضة الندية** - مطبوع مع التعليقات الرضية، لصديق حسن خان،  
تحقيق : علي حسن الحلبي، دار ابن عفان، القاهرة، الطبعة الأولى  
١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٣٥- **الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي** - لمحمد بن أحمد بن الأزهر الأزهر  
الهروي  
أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق الدكتور: محمد جبر الألفي، الناشر وزارة

الأوقاف والشئون الإسلامية في الكويت، سنة النشر ١٣٩٩هـ.

٣٦- **سبل السلام شرح بلوغ المرام** - تأليف محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني الكحلاني، بدون معلومات النشر.

٣٧- **سنن ابن ماجه** - لمحمد بن يزيد القزويني ت ٢٧٥هـ ، تحقيق: خليل مأمون شيجا، دار المعرفة- بيروت - لبنان-، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣٨- **سنن أبي داود** - لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد ، دار الحديث، حمص ، سورية ، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ.

٣٩- **سنن الترمذي (الجامع الصحيح)** - لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ت ٢٧٩هـ ، تحقيق: أحمد محمد شاكر - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٤٠- **سنن الدارقطني** - لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: عبد الله هاشم اليماني، طبع دار المحاسن للطباعة بالقاهرة، ١٣٨٦هـ.

٤١- **السنن الكبرى** - لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨هـ - دار المعرفة - بيروت - لبنان.

٤٢- **سير أعلام النبلاء** - لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤١٣هـ، بيروت.

٤٣- **السييل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار** - لمحمد الشوكانى (ت ١٢٥٠هـ)،

تحقيق محمود زايد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤٤- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** - لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي

(ت: ١٠٨٩هـ). دار المسيرة. بيروت.

**٤٥- شرح حدود ابن عرفة -** لمحمد الأنصاري الرصاع (ت ٨٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الأجفان و الطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

**٤٦- شرح الزركشي على متن الخرقى -** لمحمد الزركشي، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

**٤٧- شرح السنة -** للحسن البربهاري (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق: خالد الرادادي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

**٤٨- شرح صحيح مسلم -** ليحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الريان للتراث - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/١٩٨٧م.

**٤٩- شرح العقيدة الطحاوية -** لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: جماعة من العلماء، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثامنة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

**٥٠- شرح عمدة الفقه -** لعبد الله بن عبد العزيز الجبرين، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.

**٥١- الشرح الكبير -** لأبي الفرج عبد الرحمن المقدسي، مطبوع مع المقنع والإنصاف، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

**٥٢- شرح كتاب السياسة الشرعية -** لمحمد العثيمين، اعتنى به: صالح اللحام، الدار العثمانية، عمان، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

**٥٣- الشرح الممتع على زاد المستقنع -** لمحمد بن العثيمين ت ١٤٢١هـ - دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

**٥٤- صحيح البخاري -** لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.



- ٥٥- صحيح الجامع الصغير وزيادته - لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ٥٦- صحيح سنن النسائي - لمحمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طباعته والتعليق عليه وفهرسته: زهير الشاويش، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي والمكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- ٥٧- صحيح مسلم - لمسلم بن حجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، دار الريان للتراث - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٩٧م.
- ٥٨- صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته - لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
- ٥٩- طبقات الشافعية - لأبي بكر بن أحمد بن محمد، ابن قاضي شهبة الدمشقي. صححه وعلق عليه: الدكتور: الحافظ عبد العظيم خان. الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م. عالم الكتب.
- ٦٠- عقد الجواهر الثمينة - لجلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس، تحقيق: محمد أبوالأجفان وعبد الحفيظ منصور، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٦١- غريب الحديث - لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: الدكتور/ عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، سنة ١٣٩٧هـ، بغداد.
- ٦٢- الفائق في غريب الحديث - محمود بن عمر الزمخشري، (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان.
- ٦٣- فتاوى الأئمة في النوازل المدلهمة - جمع وترتيب محمد بن حسين القحطاني، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ٦٤- الفتاوى الشرعية في القضايا العصرية - جمع وترتيب: محمد بن فهد الحصين.



**٦٥- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء -** جمع وترتيب أحمد عبدالرزاق الدويش - طبع ونشر رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، السعودية - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

**٦٦- فتح الباري شرح صحيح البخاري -** لأحمد بن علي العسقلاني، اعتنى به محمد فؤاد عبدالباقي، ومحب الدين الخطيب وقصي محب الدين الخطيب، دار الريان - القاهرة - طبعة الثانية، ١٤٠٩هـ/١٩٩٠م.

**٦٧- فتح العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير -** لأبي القاسم عبدالكريم بن محمد الرافعي (ت ٦٢٣هـ)، تحقيق: علي محمد و عادل أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

**٦٨- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير -** لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، (ت ١٢٥٠هـ)، دار الفكر، بيروت.

**٦٩- الفروع -** لشمس الدين المقدسي أبي عبد الله محمد بن مفلح ت ٧٦٢هـ - راجعه عبد الستار احمد فراج - عالم الكتب - بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة - ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

**٧٠- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي -** لحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي (ت: ١٣٧٦هـ)، مطبعة المعارف، الرباط، ومطبعة البلدية، بفاس، سنة ١٣٤٥هـ.

**٧١- قرارات المجمع الفقهي الإسلامي -** الدورة السابعة عشرة، رابطة العالم الإسلامي.

**٧٢- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية -** لمحمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي (ت ٧٤١هـ) - تحقيق ومراجعة وتقديم عبدالرحمن حسن محمود ، عالم الفكر - ميدان سيدنا الحسين - الأزهر الشريف - الطبعة الأولى -

١٤٠٥هـ-١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

**٧٣- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي** - لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

**٧٤- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت٧٢٨هـ)** - جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم ، وساعده ابنه محمد - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، تحت إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - السعودية - ١٤١٥هـ.

**٧٥- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين** - جمع وترتيب : فهد بن ناصر السليمان، دار الثريا للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

**٧٦- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** - لعبدالحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: الرحالة الفاروق وآخرين، دار الخير، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

**٧٧- المحكم والمتشابه في التكفير والجهاد** - لمحمد بن عمر بازمول، دار الاستقامة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

**٧٨- المحلى بالآثار** - لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ) تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - توزيع دار الباز للنشر والتوزيع - مكة المكرمة.

**٧٩- مختصر الخرقى مطبوع مع المغني** - للخرقي، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي وعبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة ، الطبعة الثانية - ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

**٨٠- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات** - لأبي محمد علي

ابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨١- مسائل الإمام أحمد بن حنبل - رواية ابنه عبد الله، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٨٢- المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين - للقاضي أبي يعلى، تحقيق: عبدالكريم اللاحم، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٨٣- المستدرک علی الصحيحين - لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

٨٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) - وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٨٥- مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق - لأحمد بن إبراهيم ابن النحاس (ت ٨١٤هـ)، تحقيق: إدريس محمد علي و محمد خالد اسطنبولي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٨٦- مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى - لمصطفى الرحيباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ.

٨٧- المطلع على أبواب المقنع - لمحمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي (ت: ٧٠٩هـ)،

تحقيق: محمد بشير الأدلبي، المكتب الإسلامي، سنة ١٤٠١ - ١٩٨١م، بيروت.

٨٨- معاملة الحكام في ضوء الكتاب والسنة - لعبد السلام بن برجس آل عبدالكريم، بدون طبعة ودار نشر.

٨٩- المعجم الكبير - لسليمان الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية.

٩٠- المعلم بفوائد مسلم - لمحمد المازري، تحقيق: محمد الشاذلي، الدار التونسية،

الطبعة الثانية.

**٩١- المغني** - لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) تحقيق: عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام- القاهرة- مصر -  
الطبعة الثانية - ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

**٩٢- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج** - لمحمد الخطيب الشربيني ت ٩٧٧هـ -  
دار الفكر.

**٩٣- المفاهيم الصحيحة للجهاد** - لسعيد بن وهف القحطاني، الطبعة الأولى،  
١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، بدون دار نشر.

**٩٤- مقاييس اللغة** - لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ)،  
تحقيق: عبد السلام محمد هارون، سنة النشر ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، بيروت - لبنان.  
**٩٥- المقدمات الممهّدات** - لمحمد بن أحمد بن رشد (الجد) ، تحقيق: سعيد أحمد  
أعراب، دار الغرب الإسلامي، (١٤٠٨هـ).

**٩٦- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد** - لبرهان الدين إبراهيم بن  
محمد بن عبد الله بن مفلح (ت: ٨٨٤هـ). تحقيق: الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان  
العثيمين. الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م. مكتبة الرشد. الرياض.

**٩٧- المقنع في شرح مختصر الخرقى** - للحسن البنا (ت ٤٧١هـ)، تحقيق:  
عبدالعزیز البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

**٩٨- منار السبيل** - لإبراهيم بن محمد بن ضويان (ت ١٣٥٣هـ)، تحقيق: زهير  
الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

**٩٩- منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات** - لتقي الدين محمد بن  
أحمد الفتوحى الحنبلي، الشهير بابن النجار (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: عبدالله بن  
عبدالمحسن التركي - مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان -

الطبعة الأولى - ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٠٠- **المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد** - لمجير الدين عبد الرحمن بن محمد العليمي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة ،

الطبعة الأولى : ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.

١٠١- **المهذب** - لأبي إسحاق الشيرازي ت ٤٧٦هـ- مطبوع مع كتاب المجموع للإمام النووي - تحقيق وتعليق وتكملة: محمد نجيب المطيعي - مكتبة الإرشاد-جده- السعودية.

١٠٢- **مهمات في الجهاد** - لعبدالعزیز الرئيس، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ، بدون دار نشر.

١٠٣- **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل** - لأبي عبد الله محمد الخطاب، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.

١٠٤- **نصب الراية لأحاديث الهداية** - لعبدالله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، ١٣٥٧هـ، مكان النشر مصر.

١٠٥- **نقد مراتب الإجماع** - مطبوع مع مراتب الإجماع، لابن تيمية، دار الكتب العلمية، لبنان -بيروت.

١٠٦- **النهاية في غريب الحديث والأثر** - لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، الشهير بابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر الزاوي ، ومحمود الطناحي، دار الباز.

١٠٧- **نيل الابتهاج بتطريز الديباج** - لأحمد بابا التمبكتي (ت: ١٠٣٦هـ). تحقيق د: علي عمر. الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٤م. مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة.

١٠٨- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار - لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ت ١٢٥٠ هـ ، تحقيق: أحمد السيد وآخرين، دار الكلم الطيب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٠٩- الهداية شرح بداية المبتدئ - لبرهان الدين أبي الحسن علي بن عبد الجليل أبي بكر المرغيناني ت ٥٩٣ هـ - مطبوع مع فتح القدير لابن الهمام ت ٦٨١ هـ - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

## فهرس الموضوعات

٣	ملخص البحث
٤	المقدمة
٤	خطة البحث
٦	<b>المطلب الأول: تعريف الجهاد وأنواعه وحكمه وحكمته</b>
٦	الجهاد في سبيل الله نوعان
٧	النوع الأول: جهاد الدفع
٧	حكم جهاد الدفع
٨	النوع الثاني: جهاد الطلب والدعوة
٩	حكم جهاد الطلب والدعوة
١٢	الجهاد يكون فرض عين في حالات
١٣	الفروق بين جهاد الطلب وجهاد الدفع
١٤	الحكمة من مشروعية الجهاد
١٨	<b>المطلب الثاني: دور ولاية الأمر في الجهاد</b>
١٨	الفرع الأول : وجوب السمع والطاعة لولي الأمر في غير معصية
٢١	الفرع الثاني : دور ولاية الأمر في الجهاد
٢٣	<b>المطلب الثالث: تعدد الأئمة والحكام وأثره في الإذن بالجهاد</b>
٢٩	<b>المطلب الرابع: حكم الخروج للجهاد بدون إذن ولي الأمر</b>
٣٨	<b>المطلب الخامس: أقوال وفتاوى العلماء في عدم جواز الخروج للجهاد بدون إذن ولي الأمر</b>



